الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض

دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية

إعـداد

فلاح حمود شرار المطيري

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبد النـاصر نور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كليـة الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

ديسمبر / 2010 م

تـفـويـض

أنا الموقع أدناه " فلاح حمود شرار المطيري" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: فلاح حمود شرار المطيري

التوقيع:

التاريخ: / 12 / 2010 م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها :

الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية

وأجيزت بتاريخ 21 / 12 / 2010 م

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
الأستاذ الدكتور عبد الناصر ابراهيم نور	**رئيساً ومشرفاً**	الشرق الأوسط	....
الدكتور ظاهر شاهر القشـي	**عضواً**	الشرق الأوسط	....
الدكتور وليد زكريا صيام	**عضواً خارجياً**	الهاشمية	....

شكر وتقدير

الحمد لله تعإلى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي، بأن منّ عليّ باتمام هذه الرسالة، ومنّ علي بفضله ونعمه التي لا أحصيها، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، **وبعد** ؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛

أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير لأستاذي الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور، حيث كان لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة أكبر الأثر في إثرائها بأفكاره النيره، ومعلوماته القيمة، فلم يبخل بجهده أو نصائحه، جزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي المتواضعة، وعلى ما سيبدوه من مقترحات قيمة بما يثري الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي الموقرة جامعة الشرق الأوسط، ممثلة بمسؤوليها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها. ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة أو ساهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية، فجزاهم الله عني خيراً.

الباحث

الإهداء

أهدي جهدي المتواضع هذا إلى ...

نبع الحنان ... والدتي ... وإلى رفد العطاء والكرم ... والدي

زوجتي الكريمة

إخواني وأخواتي الأعزاء

أصدقائي ورفاق دربي

كل من قدم لي العون و المساعدة في إنجاز هذا العمل إليهم جميعا.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض

دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية

إعـداد

فلاح حمود شرار المطيري

إشـراف

الأستاذ الدكتور

عبد النـاصر نور

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة شملت (57) فقرة وذلك لجمع المعلومات الاولية من عينة الدراسة. وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. تكونت عينة الدراسة من 143 موظفاً يعملون بأقسام الائتمان والقروض في البنوك التجارية الكويتية.

وتم استخدام العديد من الأساليب الاحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T لعينة وبعد اجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

1. هناك اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقـروض علـى كفايـة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

2. هناك اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقـروض علـى أهميـة مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية عند مـستوى (0.05).

3. تختلف أهمية المحتوى المعلوماتي في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض عند مستوى (0.05).

4. تختلف أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

5. هناك اختلاف في أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل ، لقائمة التغير في حقوق الملكية ، لقائمة التدفقات النقدية (المقبوضات النقدية ؛ المدفوعات النقدية ؛ المتحصلات) في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1. الاعتماد على قائمة الدخل في الحصول على المعلومات لاتخاذ قرارات الإقراض.

2. الاعتماد على قائمة المركز المالي في تحديد قدرة الشركات على السداد والذي يعد عنـصراً رئيساً في اتخاذ قرارا الإقراض.

ABSTRACT

The Relative Importance of Accounting Disclosure for lending decisions

An Applied Study in Kuwaiti Commercial Banks

Prepared by:
Falah Hmoud Sharar

Supervised by:

Prof. Dr.
Abdul Naser Nour

The study aimed at Relative Importance of Accounting Disclosure for lending decisions in Kuwaiti Commercial Banks.

In order to achieve the objectives of the study, the researcher designed a questionnaire consisting of 57 paragraphs to gather the study sample primary information. The statistical package for social sciences (SPSS) program was used to analyze the data and examine the hypotheses. The study sample consists of (143) employees working departments of credit and loans in commercial banks in Kuwait.

The study used many statistical methods such as mean; standard deviation; One Sample T Test. After performing the analysis to test the hypotheses; the study concluded that:

1. There is a difference in perspective of individuals working in credit and loans on the adequacy of the information contained in financial statements in making lending decisions Kuwaiti commercial banks at the level (0.05).

2. There is a difference in perspective of individuals working in the credit and loans on the importance of other sources of information in making lending decisions Kuwaiti commercial banks at the level (0.05).

3. There is a difference importance of informational content in making lending decisions from the viewpoint of individuals working in departments of credit and loans at the level (0.05).

4. There is a difference importance of informational content to financial statements in making lending decisions from the viewpoint of individuals working in departments of credit and loans at the level (0.05).

5. There is a difference importance of informational content to Income statements; statement of changes in equity and cash flows in making lending decisions from the viewpoint of individuals working in departments of credit and loans at the level (0.05).

According to the findings of the study, the researcher list bellow the most important are recommendations:

1. Dependence on the income statement in access to information to making lending decisions.

2. Depend on the balance sheet to determine the ability of firms to repay, which is a key element in making a decision to lend.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1 - 1) : المقدمة

(1 - 2) : مشكلة الدراسة وأسئلتها

(1 - 3) : فرضيات الدراسة

(1 - 4) : أهمية الدراسة

(1 - 5) : أهداف الدراسة

(1 - 6) : حدود الدراسة

(3 - 7) : محددات الدراسة

(3 - 8) : التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

(1-1): المقدمـــــة

تطور الإفصاح المحاسبي بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها .مما توجب بالسعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي (أحمد ومحمد، 2010: 83).

هذا وتعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمشروعات إلى فئات عديدة من ذوي الشأن وأصحاب المصالح، ويعتبر الإفصاح الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين لدعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل. وتقديراً من دول عديدة للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة على المستوى الاقتصادي العام ، من خلال ما توفره من معلومات لمستخدمي التقارير المالية وتأثيرها البالغ على قرارات التخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة بالمجتمع ، فقد عنيت تلك الدول بتنظيم سياساتها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خصوصاً تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية نظراً للدور الهام الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي البيانات المحاسبية بالمعلومات التي تسهل مهمتهم بشأن تقييم أداء المنشأة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم المستثمرين أوالمقرضين.

وتأييداً على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقد ورد في البيان الأساسي لنظرية المحاسبة الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبة عام 1996 ما يلي "تعتبر المعلومات المحاسبية الوسائل الأساسية لتدنية حالة عدم التاكد لدى المستخدمين الخارجيين، إضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن الممارسة (Evanston, 1996). حيث تساهم تطبيق بنود الإفصاح المحاسبي في تحسين نوعية المعلومات المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعددة (زيود، وآخرون، 2006: 199).

ونتيجة للتطورات الاقتصادية الهائلة التي شهدها العالم، أدرك المسؤولون والمهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية. فقد أثرت الأزمة المالية العالمية سلباً في كافة المؤسسات، ومن هذه المؤسسات البنوك التجارية (أبو بكر والرفاعي، 2009).

من هنا تأتي هذه الدراسة للتعرف على الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية.

(1-2): مشكلة الدراسة وأسئلتها

ظهر في الآونة الاخيرة تزايد اهتمام المحاسبين ببنود الإفصاح المحاسبي في علم المحاسبة وبمسؤولية الوحدات الاقتصادية في هذا الخصوص، وذلك لتحقيق جودة عالية وملائمة وذات موثوقية عالية والحد من التأثيرات السلبية الناجمة عن أنشطة الإقراض للوحدات الاقتصادية. وحيث إن الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية يكون ذا أهمية بالنسبة لقرارات الإقراض، ولما تلاقيه هذه القرارات من اهتمام كبير من إدارات البنوك التجارية الكويتية، وبالتالي سيكون عاملاً مهماً ومؤثراً على هذه الإدارات لزيادة الإفصاح المحاسبي عنها بشكل ملائم لغايات التأثير على قرارات الإقراض إيجابياً.

وبناءاً على ما سبق يمكن بلورة تساؤلات مشكلة الدراسة بالآتي:

1. ما مستوى الاهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الكويتية؟
2. ما مستوى الاهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية ؟
3. هل هناك اختلاف من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض عينة الدراسة على أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض؟
4. هل هناك اختلاف من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض؟
5. هل هناك اختلاف من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض؟

(3-1): فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية الرئيسة؛ التي سيجرى اختبارها، واستخلاص النتائج والتوصيات:

الفرضية الرئيسة الاولى

"لا تختلف أهمية الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض في اتخاذ قرارات الإقراض؟ يشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

H_{O1-1}: لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض.

H_{O1-2}: لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض.

H_{O1-3}: لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض.

H_{O1-4}: لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان كل من قائمة المركز المالي؛ وقائمة الدخل؛ قائمة التدفقات النقدية؛ وقائمة حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض.

(1-4): أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من تعالي الأصوات المنادية في الاونة الاخيرة بضرورة الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية وما أحدثته من مشكلات نتيجة أنشطة الإقراض، ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في استكمال الإطار الفكري لقرارات الإقراض، تأتي أهمية هذه الدراسة كمحاولة في تقويم بعض الإجابات عن مشكلة هامة من مشاكل المحاسبة الاجتماعية والتي تتمثل في الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي عن قرارات الإقراض.

وفي الدول النامية مثل دولة الكويت ما زال الموضوع في بداياته الاولى والأبحاث في هذا المجال قليلة نسبياً على حد علم الباحث مما يتطلب مزيداً من الدراسات في هذا الموضوع. وعليه تأتي هذه الدراسة في سياق المحاولات الهادفة إلى تسليط الضوء على هذا الموضوع.

(1-5): أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بما يأتي:

1. التعرف على الاهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الكويتية؟
2. التعرف على الاهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية ؟

3. الوقوف على الاختلاف بأهمية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض تبعاً لاختلاف (أهمية القوائم المالية وكفاية المعلومات الموجودة في القوائم المالية وكفاية معلومات المصادر الأخرى)؟

4. الوقوف على الاختلاف بأهمية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض تبعاً لاختلاف المحتوى المعلوماتي لكل من قائمة المركز المالي؛ وقائمة الدخل؛ قائمة التدفقات النقدية؛ وقائمة حقوق الملكية

5. وضع الاقتراحات والتوصيات الهادفة إلى تحسين بنود الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض.

(1-6): حدود الدراسة

تكونت حدود الدراسة على النحو الاتي:

الحدود البشرية: وتتضمن كافة العاملين في البنوك التجارية الكويتية من أقسام الائتمان والقروض.

الحدود المكانية: البنوك التجارية الكويتية.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية التي طبقت فيها الدراسة.

(1-7): محددات الدراسة

بالنسبة لهذه الدراسة فإن الباحث واجه بعض الصعوبات والمعوقات يمكن ذكرها بما يلي:

1. الدراسات السابقة التي تناولت الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض في الكويت قليلة على حد علم الباحث.
2. عدم تجاوب البنوك مع الباحث في إعطاء المعلومات، حيث تخضع هذه العملية لضوابط سرية مشددة من قبل إدارات هذه البنوك مع العلم بأنه قد تم شرح غايات الدراسة والتي هي مخصصة فقط لغايات البحث العلمي.

(1-8): التعريفات الإجرائية

الافصاح: شمول التقارير المحاسبية على جميع المعلومات الضرورية والكفيلة بجعلها غير مضللة لمستخدمي القوائم المالية (مطر؛ والسويطي، 2008: 344).

قرارات الإقراض: تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة .ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي

على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها (عبد الحميد، 2000: 103).

الأهمية النسبية: القيمة النسبية لبند من بنود القوائم المالية أو لأمر من الأمور الواجب الإفصاح عنها أو تأثيره المتوقع على القرارات التي يتخذها المستخدمون بناء على المعلومات المعروضة في القوائم المالية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية، 2000: 721).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(2 - 1) : المقدمة

(2 - 2) : تأطير نظري للإفصاح

(2 - 3) : قرارات الإقراض

(2 - 4) : الدراسات السابقة العربية والاجنبية

(2 - 5) : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

(1-2): المقدمة

تركز معظم مفاهيم الإفصاح على تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعد مفيدة في اتخاذ القرارات، إذا أن قيام المؤسسات بإيصال ونشر معلوماتها المالية يؤدي إلى اتخاذ قرارات رشيدة، وعلى العكس من ذلك فإن عدم نشر المعلومات سيؤدي إلى تضليل متخذ القرارات بشأن قراراته المتخذة. وبسبب التحديات التي تواجه البنوك من الاتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات، والاتجاه نحو اقتصاد السوق والتحرر الاقتصادي التي تنتجه دولة الكويت في الوقت الحاضر وما يرافق ذلك من إزالة القيود أمام الاستثمار، وشروع البنوك الخاصة بعملها، ألزمت البنوك الكويتية بضرورة مواكبة التطورات، وإعداد نفسها على جميع الأصعدة وذلك بالعمل على تطبيق نظم الإدارة الحديثة وتطوير الأنظمة المحاسبية، والبحث عن الوسائل الممكنة لتخفيض تكاليف الخدمات البنكية وتحقيق عوائد مرتفعة للبنك.

(2-2): تأطير نظري للإفصاح

(2-2-1): نشأة الإفصاح

ظهرت أهمية مبدأ الإفصاح مع ظهور الشركات المساهمة وإلزام قوانين الشركات في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل الاجتماع السنوي للجمعية العمومية (جربوع، 2001: 108).

وكان لتعدد الأطراف المستفيدة من الشركة وبخاصة كثرة عدد المساهمين وتوكيلهم الإدارة بتسيير نشاط الشركة دور عظيم في نشوء الإفصاح الذي تمثل في البداية في الإعلان عن ميزانية الشركة التي تلخص مركزها المالي في فترة معينة غالباً ما تكون نهاية السنة المالية بحيث يثبت فيها حساب رأس المال ولم تسمح القوانين لجميع الناس بمراجعة الحسابات الخاصة بالشركة مما أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى شخص يقوم بعملية التحقق من كفاءة استخدام الأموال التي تقوم باستثمارها في تلك الشركات ويتم ذلك عن طريق مدقق الحسابات الذي يجب أن يكون شخص محايد (المطارنة، 2006: 17)

نتيجة هذا الوضع أخذت المنظمات المهنية المحاسبية الصغيرة تتحد مع بعضها بعضاً لتشكيل منظمات قوية تفرض وجودها على الدولة والمجتمع المالي وتلعب دوراً هاماً في توجيه العمل وزيادة الوعي المحاسبي للمجتمع المالي ومحاولة توحيد الممارسة الجارية ووضع الضوابط للسلوك المهني حيث أصبح المحاسب يعتمد على توصيات مهنته لدى معالجته لأية مشكلة تقابله في الحياة العملية دون الاكتفاء بتعليمات الإدارة التي يعمل موظفاً لديها ومع اتساع قاعدة المجتمع

المالي المستفيد من التقارير والقوائم المالية اشتدت المطالبة بضرورة وجود مبادئ محاسبية تضمن وجود تقارير محاسبية قابلة للمقارنة بين قوائم الشركات المختلفة لتضمن لهذا المجتمع العريض إمكانية اتخاذ القرارات وقد أصبحت قضية المبادئ المحاسبية قضية قومية في أمريكا تهز مصالح المجتمع المالي وتنال تركيزاً خاصاً في الصحافة المالية واهتماماً من قبل الدولة عن طريق لجنة بورصة الأوراق المالية (SEC) الأمريكية (القاضي، وحمدان، 2001: 29)

وأثر تفاقم أزمة الكساد الكبير سعت الهيئات المحاسبية المهنية خلال الفترة 1933– 1973، إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموماً تكون أساساً للإفصاح المحاسبي من التركيز خصوصاً على مبدأ الإفصاح الكامل فمنذ عام 1933، أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين هما مبدأ الإفصاح الشامل أو الكلام، ومبدأ الثبات في اتباع النسق الواحد وما زال هذان المبدآن يمثلان حتى اليوم مركزاً محورياً ضمن مجموعة المبادئ المحاسبية، كما أن لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) منذ تأسست في عام 1934، وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تصدر تعليماتها الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البوصة بمراعاة الإفصاح الشامل ولدى توسع مضمون الإفصاح تدريجياً فلقد أضيفت إلى قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي قائمتان جديدتان وهما قائمة التدفقات النقدية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنقدية وقائمة التغير في حقوق المساهمين، للإفصاح من التغيرات في حقوق المساهمين وذلك عام 1987، في الولايات المتحدة تبعها إصدار معايير دولية للإفصاح عن تلك القوائم (حنان، 2003: 446)

في ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى أن ظهور الشركات المساهمة العامة والأزمات الاقتصادية كان لها الدور الكبير في نشوء مبدأ الإفصاح والحاجة إلى معلومات محاسبية دقيقة وصحيحة لذلك دعت الحاجة لوجود مبدأ الإفصاح والذي يهدف إلى إشباع حاجات مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات وخاصة المساهمين في الشركات المساهمة حيث يتم تقييم الإدارة على أدائها بناءً على التقارير المالية لذلك كان الاهتمام بمبدأ الإفصاح في التقارير المالية من قبل الجهات الرسمية والجهات المهنية.

(2-2-2): مفهوم الإفصاح

لقد تناول الكتاب والباحثين الإفصاح بمفاهيم أهمها:

عرف (خشارمة، 2003: 96) الإفصاح بأنه تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أية معلومات محاسبية تاريخية ومستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية.

ويرى (عبد الله، 1995: 39)، بأنه " إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة ".

في حين يصفه (توفيق، 1989: 125) بأنه " إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم وخارجها وذلك بهدف ألا تكون القوائم المالية للمنشأة مضللة ".

وفي ضوء ما سبق نلاحظ أن جميع التعاريف السابقة ركزت على إظهار وتقديم المعلومات إلى المستخدمين بشكل يبين حقيقة الوضع المالي للشركة لكي لا تكون هذه القوائم مضللة للمستخدم العادي البسيط وهو الغرض من الإفصاح، ويتفق الباحث مع تعريف خشارمة حيث يركز على المعلومات المحاسبة وغير المحاسبية والتاريخية والمستقبلية التي تهم جميع الفئات المستخدمة لهذه المعلومات.

(2- 2 - 3): أهمية الإفصاح

يعمل الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات المناسبة حيث يحقق الإفصاح المزايا التالية (الداهراوي، وهلال، 1999: 9):

1. يلعب دوراً مهماً في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية (البورصات) حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم لمستثمرين حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز.
2. يعمل الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تستغله الأطراف داخل المنشآة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.

وأضاف (Harvey & Keer, 1983: 173) المميزات التالية للإفصاح:

1. يعمل على مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصح عنها.
2. يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المنشأة في تقديم خدمات للجميع ومسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل.

3. يوفر معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في سوق المال (البورصة) ومعاملاتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة وكفء كما أنه أحد الشروط الأساسية المسبقة اللازمة لانضباط سوق المال.

وعليه يعد الإفصاح أسلوب مثالي لتقليل الاعتماد على المعلومات الداخلية وتخفيض عدم تماثل المعلومات التي تقدم للمستخدمين لهذه المعلومات ويساعد في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وفي ضوء معلمات كاملة وواضحة.

(2-2-4): أهداف الإفصاح

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل (Belkaoui, 2004: 266):

1. وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لقائمة المركز المالي.
2. وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المنشاة مقابل الديون.
3. توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائمين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.
4. تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.
5. لتقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.

6. مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

(2-2-5): معوقات التوسع في الإفصاح

يوجد العديد من المعوقات التي تحد من رغبة الإدارة في التوسع في الإفصاح ومن هذه المعوقات (Harvey & Keer, 1983: 174):

1. العمل على توفير معلومات عن المنشأة للمنافسين للاستفادة منها واستخدامها ضد المنشأة الأمر الذي قد يضر بمصالحها.
2. زيادة كمية المعلومات المفصح عنها سيؤدي في تشويش وإرباك بين أولئك الذين يحاولون فهم واستخدام هذا الكم الكبير من المعلومات.
3. إن الإفصاح عن المزيد من المعلومات يعد أمر مكلف مما يجعل الإدارة ترفض التوسع في الإفصاح.
4. يوجد شك في ثقة المستخدمين من المعلومات الإضافية المفصح عنها كما ان المعلومات الإضافية، قد تضر بالشركة مثلاً في حالة أظهرت القوائم المالية انخفاض في الناشط قد يدفع ذلك المستثمرين إلى سحب أموالهم من هذه الشركة أو إذا أظهرت ارتفاع في حجم النشاط قد يدفع العمال إلى لطب حصة أكبر من الأرباح المتوقعة قبل أن تتحقق.
5. تخشى الإدارة من الدعاوي القضائية التي قد ترفع على الشركة إذا ما قامت بالإفصاح اختيارياً عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل فإن المستثمرين

يمكنهم مقاضاة تلك الشركة وإدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة (السيد، 1993: 112).

وفقاً لما قدم يرى الباحث بشكل مبدئي ضرورة حماية المنشآت من الدعاوي القضائية التي قد ترفع على الشركة في حالة الاعتماد على القوائم المالية من خلال ان يتم النص في هذه القوائم على بعض الملاحظات التي تبين ما هو فعلى من هذه البيانات وما هو متنبأ به ولتشجيع الشركات على الإفصاح بصورة طوعية عن المعلومات.

(2-2-6): مستويات الإفصاح

يمكن تصنيف الإفصاح إلى عدة مستويات تبعاً لحجم المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية وهي كما يلي (حنان، 2003: 446):

(2-2-6-1): الإفصاح الشامل

يرتبط هذا المستوى من الإفصاح بمدى شمولية التقارير المالية وتغطيتها لجميع المعلومات ذات التأثير المحسوس على قرارات مستخدم تلك المعلومات غير ان الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالقوائم المالية تبقى هدفاً صعب المنال وذلك للأسباب التالية:

- إن عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها إلى مستخدميها تكون مكلفة لذلك يجب ان تكون تكلفتها أقل من منفعتها المتوقعة.
- إن الزيادة غير المهمة أو الزائدة عن الحد تخفض من القدرة على استيعاب المعلومات أي زيادة عبء المعلومات التي يصعب تفسيرها أو الاستفادة منها.

(2-2-6-2): الإفصاح الكافي

يشير الإفصاح الكافي إلى توافر الحد الأدنى الواجب الإفصاح عنه من معلومات في القوائم المالية التي يطلبها مستخدمي القوائم المالية.

(2-2-6-3): الإفصاح العادل

يشير الإفصاح العادل بالمعاملة المتوازنة والعادلة لاحتياجات جميع المستخدمين للقوائم المالية لكن يجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية بحيث يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة فئة أخرى وذلك من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات المستخدمة للمعلومات بشكل متوازن.

وفقاً لما سبق نجد أن مستويات الإفصاح السابقة مرتبطة بكمية المعلومات ومدى التفضيل الذي يشمله كل مستوى من المستويات الثلاثة مع العلم أنه ليس من المهم الإفصاح فقط عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات فائدة للمستخدمين ويمكن الاعتماد عليها.

ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الافصاح عنها كما يلي (الملحم، 2008):

1. معلومات كمية (مالية)

يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الافصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنظمة، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الافصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.

2. المعلومات غير الكمية (غير المالية)

يتم الافصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل صفي من شانه ان يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية إذ إن هذه المعلومات غالبا ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية ،ويتم الافصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم مالية.

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الافصاح عن المعلومات الواجب توفيره في البيانات المالية المنشورة وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الاطراف ذات العلاقة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة فنظرة الطرف المسؤول عن إعداد البيانات المالية المنشورة مثلاً وهو إدارة المنشأة حيال مشكلة الافصاح قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة هؤلاء جميعاً وقد لا تلتقي أيضاً من نظرة جهات الرقابة والإشراف على المهنة كدواوين المحاسبة والبنوك المركزية وهيئات البورصة والمجاميع المهنية من هنا يصبح من الصعب جداً توفير مفهوم عام وموحد للافصاح يضمن توفير مستوى الافصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال .

وعلى هذا الأساس لابد من وضع المشكلة ضمن إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرها وبشكل يوفر الاتفاق على حد أدنى من الافصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقيق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف ضمن هذا السياق يحدد الباحثون مستويين من مستويات الافصاح هي:

1. المستوى المثالي للافصاح.
2. المستوى المتاح أو الممكن من الافصاح.

ومع أنه يمكن من الناحية النظرية البحتة تحديد العوامل والاعتبارات التي تحدد المستوى المثالي للافصاح ، إلا أن ما يجب فهمه هو أن هذ المستوى لا يمكن توفره من ناحية واقعية (في وقت الحاضر على الأقل) وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها على حد قول (Sterling) هـو عـدم الالمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة المتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسـبة بمثابـة المدخلات لها. وكذلك لعدم الإلمام بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومـات المحاسبية، هذا أضافة إلى التفاوت الكبير الحادث في استجابة متخذي تلـك القـرارات لانمـاط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي، والتي تكون مصداقيتها في كثير من الأحيان محل تساؤل بسبب حقيقة خضوع هذه النظم للعديد من القيـود والمحـددات المفروضة عليها من خلال مجموعة من الفروض والأعراف المحاسبية التي تحكم أساليب جمـع وقياس مخرجات هذه النظم (مطر والسويطي، 2008).

(2-2-7): أهمية الإفصاح كمبدأ محاسبي

يعد مبدأ الإفصاح من أهم المبادئ المحاسبية من حيث كونه يعمل على توصيل مخرجات النظام المحاسبي وهي التقارير المالية إلى المستخدمين وأصحاب الصلة.

وظهرت أهمية مبدأ الإفصاح وتطبيقاته مع ظهور شركات الأموال وتجسيد مفهوم الشخصية المعنوية في هذا النوع من الشركات وبدأت الدول تهتم بضرورة إفصاح هذه الشركات عن الحد الأدنى من البيانات والمعلومات المطلوبة واللازمة لمستخدمي هذه البيانات والمعلومات (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين7، 2001: 107)

وتركز أدبيات المحاسبة إلى بعض البنود المهمة التي ينبغي التركيز عليها في الإفصاح وهي (Belkaoui, 2004: 226):

1. تقديم تفاصيل عن السياسات المحاسبية والطرق المستخدمة خصوصاً عندما تستدعي هذه السياسة أو الطريقة استخدم الحكم الشخصي أو عندما تكون الطريقة خاصة بالوحدة أو عندما يوجد عدة طرق بديلة يمكن استخدامها.
2. تقديم معلومات إضافية للمساعدة في تحليل الاستثمار أو تحديد حقوق الأطراف المختلفة التي لها الحق في الإدعاء على الوحدة.
3. الإفصاح عن التغيرات في السياسات والطرق المحاسبية السابقة.
4. الإفصاح عن الأصول والالتزامات والتكاليف والإيرادات من العمليات مع الأطراف التي لديها سيطرة مهمة على المنشأة أو مع المديرين الذين لهم علاقات خاصة مع الوحدة.
5. الإفصاح عن الأصول المرهونة والالتزامات والتعهدات.
6. الإفصاح عن الأحداث المالية والعمليات غير التشغيلية التي تمت بعد تاريخ الميزانية التي لها تأثير مادي على الوحدة المركز المالي.

(2-2-8): وجهات نظر الإفصاح

بصفة عامة توجد وجهتي نظر للإفصاح عن المعلومات المالية: الأولى وهي تمثل وجهة النظر التقليدية للإفصاح وهي ما يشار إليها بالإفصاح الوقائي، والأخرى تمثل وجهة النظر الحديثة للإفصاح وهو الإفصاح التثقيفي أو المعرفي.

ويمكن القول إن اختلاف وجهات النظر حول الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية هو نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة فوجهة نظر الإدارة تختلف عن وجهة نظر المدقق ووجهة نظر مستخدمي البيانات المالية لذلك نجد أن هذا الاختلاف يصعب من توفير مستوى الإفصاح الذي يرضي جميع الأطراف (الخطيب، 2002).

(2-2-8-1): الإفصاح الوقائي

ويهدف ذلك النوع إلى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل ويعتمد الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستخدم العادي عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها (لطفي، 2006: 33)

ينطلق الإفصاح الوقائي من الفروض الرئيسة التالية (حنان، 2003: 451–452) و(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين7: 2001: 107):

1. أن المستخدم الرئيس للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها وهو المستثمر الخارجي عموماً أي المساهمون الحاليون والمرتقبون والمقرضون والدائنون وأن هذا المستثمر الخارجي متوسط الدراية والفطنة.
2. المستثمر الخارجي يحتاج إلى معلومات تتعلق بالدخل والثورة في الوحدة المحاسبية المعنية.

3. تعتبر القوائم المالية ذات الأغراض العامة من انسب الوسائل للإفصاح المحاسبي وذلك من وجهة نظر مقارنة تكلفة الإفصاح بالمنفعة أو العائد المتوقع.

4. القوائم المالية ذات الغرض العام هي أربع قوائم، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفق النقدي.

5. تعتبر القوائم المالية الأربع مترابطة ومتكاملة ويعني ترابط القوائم المالية، أنها تخضع لنفس أسس القياس والتحقق المحاسبي وينتظمها تطبيق القيد المزدوج أما الكامل فيعني تجميع وتشغيل المعلومات من تلك القوائم المختلفة لمعرفة مثلاً وضع السيولة في الوحدة المحاسبية أو معرفة إمكانياتها في توليد الأرباح مستقبلاً فالتكامل يعني النظرة الشمولية.

6. الإفصاح الوقائي لا يقتصر على عرض القوائم المالية الأساسية الأربعة فقط بل يشمل معلومات أخرى إضافة تعتبر جزءاً متمماً للتقارير المالية وهي(لطفي، 2006: 276):

- الملاحظات الهامشية حول السياسات المحاسبية المتبعة والأحداث الطارئة والمحتملة.
- جداول تحليلية ومقارنة لبعض إجماليات الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين.
- تقرير مدقق الحسابات حول مدى عدالة القوائم المالية والإفصاح المحاسبي.
- تقرير الإدارة ويتضمن خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وكذلك تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل مع الإفصاح عن أهداف الإدارة واستثماراتها المخططة.

في ضوء ما سبق نجد أن الإفصاح الوقائي والذي يمثل الاتجاه التقليدي في الإفصاح يهتم بالمستثمر العادي صاحب الدراية والمعرفة المحدودة في استخدم المعلومات لذلك يتطلب تبسيط

المعلومات والبعد عن المعلومات التي تتصف بالعقيد أي تقديم معلومات تتصف بدرجة عالية من الموضوعية.

كذلك يجب أن يتصف الإفصاح بصفات ثلاث وهي أن يكون كافياً وعادلاً وكاملاً وعادل وكامل فالكفاية هي الحد الأدنى من المعلومات، وعادل أن يراعي الإفصاح جميع الأطراف، أما كامل أن يتم التركيز على نوعية المعلومات وأهميتها وليس الكم.

ويتطلب الإفصاح الوقائي العديد من الإفصاحات الضرورية التي تهدف إلى حماية المستثمر العادي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المحاسبية وهي الإفصاح عن (لطفي، 2006: 277):

1. السياسات المحاسبية.
2. التغيرات في السياسات المحاسبية.
3. التغيرات في التقديرات المحاسبية.
4. تصحيح الأخطاء المحاسبية في القوائم المالية.
5. التغيرات في طبيعة الوحدة المحاسبية.
6. المكاسب والخسائر المحتملة (الاحتمالات الطارئة).
7. الارتباطات المالية.
8. الأحداث اللاحقة.
9. الصفقات مع الأطراف المرتبطة بالمنشأة (حنان، 2003: 461).

(2-2-8-2)؛ الإفصاح المعرفي أو التثقيفي

ويشير مصطلح الإفصاح المعرفي أو التثقيفي إلى الاتجاه نحو زيادة التوسع في حجم المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات حيث يوجه هذا الإفصاح لخدمة المستخدم الحصيف Prudent User ذو الدراية والإطلاع الواسعين والذي يملك القدرة على التحليل وعمل المقارنات والتنبؤات ولا يركز الإفصاح التثقيفي على المعلومات المحاسبية فقط بل يشمل معلومات غير مالية وصفية (لطفي، 2006: 33)

ونتيجة للتطور في الفكر المحاسبي ظهر اتجاه متزايد نحو التوسع في مجال الإفصاح والتعدد في مجالاته وهو ما يعرف بالإفصاح التثقيفي أو الإعلامي وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة التركيز على نفعية المعلومات المحاسبية حيث يفترض الإفصاح التثقيفي مستخدماً حصيفاً Prudent User ذو دراية وخبرة واسعين في مجال تحليل المعلومات وعمل المقارنات والتنبؤات حيث ينقل الإفصاح التثقيفي الاهتمام من القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام وفقاً للإفصاح التقليدي إلى التقارير المالية، حيث يستوعب الإفصاح التثقيفي الإفصاح التقليدي بالكامل ويضيف إليه مجموعة جديدة من القوائم والإفصاحات مثل (لطفي، 2006: 278-279)، و (حنان، 2003: 462-464):

1. إعداد التقرير أو القوائم المالية المعدلة وفق المستوى العام للأسعار أي تطبيق محاسبة التضخم.

2. إعداد تقارير مرحلية مؤقتة عن نشاط ونتائج الوحدة المحاسبية ومركزها المالي بصورة نصف سنوية أو ربع سنوية وتزداد المطالبة حالياً بالإعداد على الأساس الشهري لا سيما أن تكنولوجيا المعلومات تسم بمعالجة وتوصيل المعلومات في الوقت المناسب.

3. إعداد التقارير القطاعية أو ما يسمى بشركة المجموعة التي تقوم بإنتاج العديد من المنتجات في نفس الوقت (معدات مكتبية، قطع غير سيارات، أدوات كهربائية، نشاط تمويلي، نشاط سياحي)، وذلك بإعداد تقرير مالي من كل نشاط.

4. الإفصاح عن التنبؤات المالية فلقد ركز المستخدمون للمعلومات (مساهمون ومقرضون حاليون ومتوقعون) على طب معدلات أكثر وأفضل للإفصاح عن توقعات الشركة عن المستقبل.

5. تقرير الإدارة حيث تلحق بمناقشه تحليلات الإدارة لثلاثة من الجوانب المالية لنشاط الوحدة الحاسبية وهي جانب السيولة والهيكل التمويلي للوحدة، وجانب مصادر رأس المال، وجانب نتائج العمليات.

6. عدة أفصاحاتها أخرى متفرقة وهي:

- الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.
- الطرق المستخدمة في ترجمة العملات الأجنبية في حالة وجود فروع خارجية أو شركات أجنبية تابعة.
- سياسة الإدارة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح وهيكل المنشأة التمويلي.
- الاستثمارات والصفقات في المنشآت التابعة وفي المنشآت الزميلة والتقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة الإفصاح عن الجهات المقربة.

- معدل عائد السهم Earning per share
- إعداد قائمة الدخل وفق مراحل متعددة بحيث يتم الفصل بين العناصر العادية والعناصر غير العدية من أجل رفع قابلية البيانات للمقارنة.

يتضح مما سبق أن الإفصاح الإعلامي (التثقيفي) يركز على مفهوم التقارير المالية التي هي أشمل من القوائم المالية بالإضافة إلى إعداد قوائم مالية إضافية ويلاحظ أن لبعض هذه القوائم المالية معايير محاسبية دولية خاصة تبين طرق القياس والإفصاح لهذه القوائم مثل التقارير المرحلية والتقارير القطاعية وترجمة العملات الأجنبية وقوائم مالية معدلة وفقاً للمستوى العام للأسعار حيث إن هذا الإفصاح يركز على المستثمر الحصيف غير العادي ذو المعرفة والدراية الواسعة من خلال تقديم معلومات تصف بدرجة أقل من الموضوعية أي تعتمد بدرجة كبيرة نسبياً على التقدير الشخصي وذات ملاءمة كبيرة لاتخاذ القرارات والتي تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة في تحليلها واستخدامها.

(2-2-9)**:** أسباب الاهتمام بالزيادة في متطلبات الإفصاح

تتمثل أهم تلك الأسباب في الآتي (Keieso, et..al., 2007: 1284):

1. تعقد بيئة الأعمال: مع زيادة تعقيد وتعاظم العمليات والأحداث الاقتصادية في بيئة الأعمال وصعوبة تلخيص هذه الأحداث في تقرير مختصر ومن هذه الأحداث الاستئجار واندماج الأعمال، المعاشات، الاعتراف بالإيراد والضرائب المؤجلة ونتيجة ذلك تستخدم الملاحظات بصورة مكثفة في شرح هذه الصفقات وآثارها المستقبلية.

2. الحاجة لمعلومات فورية: فهناك طلب الآن أكثر من أي وقت مضى من قبل المستخدمين لمعلومات تتعلق بالبيانات الدفترية ومعلومات حالية وتنبؤية كما ان هيئة سوق المال (SEC) أصبحت توصي بنشر التنبؤات المالية التي تجنبها بعض المحاسبين.

3. المحاسبة كأداة للإشراف والرقابة: حيث تعتقد الجهات الحكومية أ، تقديم المزيد من المعلومات والإفصاح العام عن منشآت الأعمال من الأمور الجوهرية لضبط حركة النشاط الاقتصادي وتجنب حدوث أزمات مالية مثل أزمة شركة الطاقة الأمريكية Enron.

(2-2-10): المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الرئيسة التالية (مطر، 1993 ؛ عبد الله، 1995 ؛ بهجت، ويماني، 1995 ، الخطيب، 2002 ، لطفي، 2006):

1. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
2. تحديد الغرض من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.
3. تحديد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.
4. تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات.
5. تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات.

وفيما يلي شرح تفصيلي للمقومات السابقة:

(1) تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلمات المحاسبية منها فئات داخلية مثل الإدارة والموظفين وفئات خارجية مثل المساهمين والدائنون والمقرضون وهنك اختلاف بين هذه الفئات في مستوى الفهم والخبرة والكفاءة في التعامل مع هذه المعلومات، لذلك قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصوراً في فئة معينة فقط بل يتعد ذلك ليشمل مجموعة من لفئات الرئيسة المستخدمة لهذه التقارير لذلك يجب تصميم تلك التقارير من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات المستخدمة لهذه التقارير وخاصة من لديهم سلطة وإمكانية محددة في الحصول على المعلومات (مطر، 1993: 121)

ويوجد خصائص لمستخدمي المعلومات المحاسبية يمكن تلخيصها في التالي (عبد الله، 1995: 41):

1. المستخدمون الأساسييون للقوائم المالية هم من خارج الشركة.
2. لديهم القدرة أو سلطة محدودة للحصول على المعلومات التي يرغبون الحصول عليها.
3. من أهم الفئات المستثمرون الحاليون أو المرتقبون والدائنون الشركات.
4. يمكن أن يتسع مفهوم المستخدمين ليشمل المواطنين جميعاً في بعض الحالات لا سيما في تلك الأحوال التي يكون أداء الشركة مؤثراً على الاقتصاد القومي بشكل واضح.
5. القوائم المالية معدة بافتراض أن مستخدميها على إلمام بالمفاهيم الأساسية لمحاسبة المالية والعلاقات التجارية والاقتصادية.
6. أن القوائم المالية معدة لأولئك المستخدمين الذين يهمهم تقدير قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية لمصالحهم.

(2) تحيد الغرض من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها:

إن الغرض الأساس من الإفصاح هو أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار أو اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة بالاعتماد على هذه القوائم المالية(بهجت، ويماني، 1995: 66)

لذلك لابد أن يكون هناك ربط بين الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية والخاصية الأساسية من خصائص المعلومات وهو الملائمة حيث تعد خاصية الملائمة من أهم الخصائص التي تحكم كمية ونوعية المعلومات التي تظهر بالقوائم المالية لذلك يجب أن تكون

المعلومات المحاسبية ملائمة للغرض الذي تستخدم من أجله إذ إن ملائمة المعلومات لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل (الخطيب، 2002: 160)

(3) تحديد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

في العادة تشمل المعلومات المحاسبية في التي يتم الإفصاح عنها في التقارير، بالإضافة إلى الملاحظات والإيضاحات المرفقة التي تعد جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية.

غير أن هناك اتجاهاً نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها عموماً والإفصاح عن معلومات جيدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية والتركيز على المعلومات التي تحتاج درجة كبيرة من الخبرة والكفاءة في استخدامها ومن أمثلة هذه المعلومات اثر التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية، إعداد تقارير مرحلية وإعداد تقارير قطاعية والتنبؤات المالية ومحاسبة الموارد البشرية وبيانات المحاسبة الاجتماعية (لطفي، 2006: 492).

كما أن التوسع في الإفصاح على هذا النحو سوف يحد من أهمية الاعتماد على المعلومات الداخلية لتحقيق مكاسب لبعض فئات المتعلمين على حساب الفئات الأخرى التي لا تتوافر لها تلك المعلومات وبالتالي سوف يمكن سوق المال من التوصل إلى الأسعار المتوازنة وما يترتب على ذلك من عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطرة (السيد، 1993: 105).

ولكن هناك اعتبارين مهمين يجب مراعاتهما عند الحديث عن توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهما (مطر، 1993: 125):

1. تتطلب بعض جوانب الإفصاح الجديدة من المحاسبين مهارات وخبرات متخصصة جداً ما زالت محدودة مثل الإفصاح عن معلومات المحاسبة الاجتماعية.

2. التوسع في الإفصاح قد يؤدي على نتائج عكسية من حيث إرباك المستخدم بكمية كبيرة من المعلومات وبالتالي عدم القدرة على الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

(4) تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات

هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهي:

- القوائم المالية الأساسية.
- القوائم والكشوف الملحقة.
- الملاحظات والإيضاحات المتممة.
- تقرير مدقق الحسابات.
- نائب رئيس مجلس الإدارة.
- الرسوم البيانية والإحصائية.

(5) تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات

تعد خاصية توقيت المعلومات من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسيبة حيث يجب أن تصل المعلومات في الوقت المناسب وإلا سوف تفقد أهميتها غير أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب الدقة أو اكتمال المعلومات.

وجرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للشركة وتختار كل شركة سنتها المالية حسب ظروفها واحتياجاتها وإن كانت معظم المنشأة تفضل نهاية السنة الطبيعية ويجب ان يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهاء السنة المالية مباشرة دون تأخير لا داعي له وقد تطلبت تشريعات معظم دول العالم فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد انتهاء سنتها المالية حتى يمكن الاستفادة منها(عبد الله، 1995: 44).

ويرى (مطر والسويطي، 2008) أن الافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة يرتكز على المقومات الرئيسية التالية:

أ- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية .

ب- تحديد الاغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية .

ت- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الافصاح عنها.

ث- تحديد اساليب وطرق الافصاح عن المعلومات المحاسبية .

ج- توقيت الافصاح عن المعلومات المحاسبية.

وأشارت (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية، 2000: 721) والمقصود بالأهمية النسبية، القيمة النسبية لبند من بنود القوائم المالية أو لأمر من الأمور الواجب الإفصاح عنها أو تأثيره المتوقع على القرارات التي يتخذها المستخدمون بناء على المعلومات المعروضة في القوائم المالية. ويعتبر البند أو الأمر ذا أهمية نسبية إذا كان من المحتمل أن

يؤدي عدم الإفصاح عنه، أو سوء عرضه أو حذفه إلى تشويه أو نقص المعلومات المعروضة في القوائم المالية بدرجة تؤدي إلى تضليل القارئ المدرك عند اتخاذ قرار يعتمد على تلك المعلومات.

وتستلزم خاصية الأهمية النسبية توجيه الاهتمام إلى من يستخدمون التقارير المالية، والتعرف على ما يحتاجون إليه من المعلومات. حيث يعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورة غير صحيحة إلى تشويه المعلومات التي تشملها التقارير المالية مما يؤدي إلى التأثير على تقييم المستفيدين الخارجيين الرئيسيين للنتائج التي تترتب على الاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع الوحدة المحاسبية أو تكوين علاقات جديدة مع تلك الوحدة. ولكي يتسنى تحديد الأهمية النسبية لبند معين من المفترض أن تؤخذ طبيعة ذلك البند وقيمته في الاعتبار، ومن المعتاد أن يتم تقييم هذين العاملين معا، غير أن أحدهما قد يكون هو العامل الحاسم في ظروف معينة (International Federation of Accountants, 2006).

(2-3): قرارات الإقراض

يعرّف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (منال، 2004: 4).

وتعرّف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك

الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها (عبد الحميد، 2000: 103).

إن أول أشكال العمل البنكي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه (العسلي، 2004: 2).

ومع تطور العمل البنكي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات البنكية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم (فلوح، 1999: 13).

وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل البنكي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

ويبين (عبد الغفار؛ وأبو قحف، 1991: 140) أن الائتمان البنكي من المفترض أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

1. توفر الأمان لأموال البنك: وذلك يعني اطمئنان البنك إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

2. تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول البنك على فوائد من القروض التي يمنحها، تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

3. السيولة: يعني احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى البنك – النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من البنك المركزي– لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة البنك الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة. ويقوم كل بنك بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق، وهي عبارة عن: " إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية – تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة – لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

ويبين (مطر، 2003: 353 – 397) أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني في البنوك، وهي:

1. العوامل الخاصة بالعميل: بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

2. العوامل الخاصة بالبنك: وتشمل درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع. ونوع الإستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

3. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

أ. الغرض من التسهيل.

ب. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.

ج. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

د. طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.

ه. نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك أم يتعارض معها.

و. ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك.

وأكد (هنيدي، 2001) أن كل البنوك مهما كان نوعها تتبع نفس الشروط التي يجب أن تتوفر في طالب القرض سواء أكان شخصاً طبيعيا أو معنويا. إذ أن البنك يقوم بدراسة معمقة لطلب القرض مهما كان نوعه سواء قرض الاستغلال أو الاستثمار أو قرض الاستهلاك. بعد توفر الشروط اللازمة في المؤسسة الطالبة للقرض، والدراسة تكمن في عملية التحليل المالي للمؤسسة لمعرفة تحركات رؤوس أموالها وقدراتها المالية لتسديد ما عليها من ديون في المواعيد المتفق عليها. إذ أن المؤسسة الطالبة للقرض تقوم بتقديم ما يلي (الزبيدي، 2002: 148):

1. الطابع القانوني، والتي من خلالها يتضح أساس الخسارات القانونية المختلفة، فإن نشاط المؤسسة يختلف وبالتالي الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات تختلف قيمتها لدى البنك لذلك يجب التميز بين شركات الأشخاص وشركات الأموال، ففي حالة ما إذا كانت شركة الأشخاص فان أصحاب الشركة ملزمين بدفع الديون حتى و لو كان من أموالهم الخاصة، أما بالنسبة لشركة

الأموال فان المساهمين غير مطالبين بدفع كامل التزمات الشركة، وأنما فقط مسؤولين عن ديون الشركة والتزامها فقط بمقدار نسبة مساهمتهم في رأس المال، يلجأ البنك في هذه الحالة إلى طلب تعهد كتابي من الشركاء لدفع الدين في حالة دفع المؤسسة له.

2. قدم الشركة، إذ أن أهمية هذا العنصر تكفي في إمكانية دراسة تطور المؤسسة عبر الزمن.

3. إمكانية استمرارية الشركة، وهذا يرتبط بنوع الشركة ففي شركة الأشخاص وفي حالة وفاة أحد الشركاء قد تدخل الشركة أو قد تؤول حصة هذا الشريك إلى أحد أبنائه لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار عمر الشركاء.

4. نشاط الشركة، نشاط الشركة المتوسطة والصغيرة الحجم المتنوع والمختلف من مؤسسة إلى أخرى لذلك يجب تحديد نشاط المؤسسة الطالبة للقرض، و تقديم معلومات حول مقرها الرئيسي وقنوات توزيعها، الأدوات والعتاد المستعمل في الإنتاج والعمال.

ويحدد (لطرش، 2003) أن هناك مجموعة من الشروط التي تضعها البنوك لمنح القروض، وهي:

1. الشروط الاقتصادية، وهي شروط خاصة بالظروف المحيطة بالمؤسسة والبنك وتحدد العلاقة بينهما، وتتمثل هذه الشروط في: دراسة ومتابعة الأحداث المالية من حيث وضعيتها وتطور أعمالها. وهو شرط يخص البنك نفسه، حيث عليه دراسة مستوى الخزينة بصفة صاحب القرار الخاص بمنح القرض عند طلبه وذلك لمعرفة مدى إمكانيته لمواجهة الطالب. ودراسة العلاقة الموجودة بين البنك ومسيري المؤسسة الطالبة للقرض من جانب وضعيتها المالية من اجل تحديد سياسة القرض الواجب تطبيقها بصفة صارمة.

2. الشروط الذاتية، وهي الشروط لها علاقة بالمستفيد من القرض أي المؤسسة ومنها يجب أن تكون في تعاملها مصداقية من حيث التعهدات، أن تبني علاقتها على أساس الثقة؛ والتأكد من القدرة القانونية لها عن طريق الوثائق المقدمة، ومن القدرة التقنية عن طريق إقامة زيارات لها.

3. تقديم المؤسسة كشف الميزانية لثلاثة دورات متتالية.

4. وثائق إدارية أخرى كالموازنة التقديرية و خطة التمويل. وهذه الوثائق تساعد على التأكد من سلامة وإمكانية المؤسسة على الإنتاج، عن طريق دراسة هيكل ميزانية الخزينة، النشاط، والعوائد وعليه ينفذ القرار بعد معرفة ملائمة وصلابة رصيدها.

ويؤكد (أحمد، بن زيان، 2009: 115 – 116) أنه لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر وفقاً لأهدافه، ومجال تخصصه، يليه التنظيم وحجم رأس المال، وغالباً ما تشمل سياسة الإقراض على ما يلي:

1. حجم الاموال المتاحة للاقتراض، عادة ما يحدد في سياسات الاقراض، القيمة الكلية للقروض بنسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذ الشكل تعد سياسة مرنة، أي تحديد إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل وكذلك إجمالي القروض التي يمنحها للعميل الواحد .

2. حيث إن ذلك التحديد يتوقف إلى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك.

3. تشكيلة القروض، أو هيكلة محفظة القروض فهي توضح سياسة الإقراض ، والقروض الجائز منحها وأهميتها النسبية كما يمكن أن تحدد سياسة الإقراض أنواع القروض التي يجب الابتعاد عنها كذلك وكذا القروض الممنوعة منعا مطلقا ، حيث إن تنويع الاستثمار في القروض يترتب

عليه تخفيض في المخاطر دون ان يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد . وفي هذا الصدد توجد العديد من إستراتيجيات التوزيع ، فعلى سبيل المثال هناك التنويع وفق تاريخ الأستحقاق، التنويع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إلية القرض، التنويع وفق قطاعات النشاط وأخيراً يوجد التنويع على أساس طبيعه نشاط العميل داخل كل قطاع، ومن المتوقع أن تحدد سياسة الإقراض بمدى ذهاب البنك في تنويع استثماراته .

4. الحدود القصوى للقروض، ذلك حسب مستويات اتخاذ القرار عادة تحدد سياسة الإقراض، الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه حسب كل مستوى إداري مما يضمن سرعه اتخاذ القرارات .

5. شروط الإقراض، يجب أن تحدد سياسة الإقراض شروط القرض مثل الحد الأقصى لتاريخ استحقاق القرض مع مراعاة كلما زاد أجل الاستحقاق كلما زادت المخاطر ، ثم إذا ما كان من الممكن اتباع أستراتيجية تعويم معدل الفائدة أم التزام بمعدل فائدة ثابت طيلة فترة القرض و تقدير مخاطر الائتمان و تأثيره على معدل الفائدة وعلى إذا كان من الممكن اتباع سياسة المشاركة في القروض خاصة في الحالات التي تتعدى فيها قيمة القرض الحد الأقصى المنصوص علية ، كذلك فإن سياسة الإقراض تحدد الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهانات لضمان القرض، و أنواع الأصول التي يمكن قبولها ، ونسبة القرض إلى ما قيمة الأصل المرهون والتي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب ، والأجراءات التي ينبغي اتخاذها إذا ما أنخفضت القيمة السوقية للأصل المرهون كما تحدد بدائل أخرى لضمان مستحقات البنك ومن الأمثله على ذلك طرف ثالث كضامن للعميل، والنص في عقد الإقراض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي شروط التعاقد.

6. تحديد المنطقة التي يخدمها البنك، وهي المنطقة التي يمتد نشاطه إليه يتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر الائتمان، ولا شك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة، ويعتبر رأس المال الخاص أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان مقارنة بالوظائف الأخرى.

7. سجلات القروض، إذ إن سياسة الإقراض تضع نماذج وسجلات المطلوب استيفاؤها أو الاحتفاظ بها مثل طلب القرض، مذكرة استعلام عن العميل، وميزانية العملاء والحسابات الختامية وكل القوائم المالية عن السنة الجارية والسنوات السابقة، وتقارير المراجع الخارجي، وسجل تاريخي بنمط العميل في تسديد القروض في الماضي، ونماذج متابعة القروض.

8. مستويات اتخاذ القرار، والتي من المفترض أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البث في طلبات الإقتراض بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، وعادة ما تحدد سياسة الإقراض الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.

9. متابعة القروض، وكيفية معالجة القروض المتغيرة تحدد سياسة الإقراض والإجراءات الواجب اتباعها ليس فقط في منح القروض ولكن أيضاً في متابعة تحصيله وتحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات والتي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر وكيفية عرض وتبويب القروض المتغيرة على الإدارة العليا.

(2-3): الدراسات السابقة العربية والاجنبية

(2-3-1): الدراسات العربية

ـ دراسة (مطر، 1988) بعنوان " **الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قـرارات الاسـتثمار وقـرارات الإقـراض**". هدفت إلى استكشاف الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الـشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات، وذلك مـن وجهـة نظـر المستثمرين والمقرضين، كما هدفت أيضاً إلى اختبار مدى ملائمة دليل الإفصاح عن المعلومات الصادرة بالقرار رقم 10 لعام 1986 عن وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت لتوفير المعلومات المناسبة لهاتين الفئتين، ومن ثم تشخيص نواح وأسباب القصور أن وجدت وإقتراح ما يلزم لعلاج هذا القصور. وقد تكونت عينة الدراسة من 300 مفردة موزعة على ثـلاث فئـات هـم محللـو الاستثمار ومحلل الائتمان، والمهنيون. وقد كشف الدراسة عن العديد من النتائج، أبرزها وجـود خلاف جوهري في وجهات نظر المستثمرين والمقرضين تجاه الأهمية النسبية للقـوائم الماليـة المدققة وبنود المعلومات التي تحويها هذه القوائم، كما كشفت أيضاً عن ان دليل الإفصاح الصادر عن وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت والمشار إليها أعلاه، ولا يلبي بالصورة التي صـدر فيها، متطلبات الحد الادنى من الإفصاح مما يجعل القوائم المنشورة فيهـا قاصـرة عـن تلبيـة احتياجات المستثمرين والمقرضين للمعلومات، إذ تبلغ نسبة قصورها عن تلبية متطلبات الإفصاح الكافي لأغراض هاتين الفئتين في حدود 66% مما يقتضى إعادة النظر في هذا الدليل.

ـ دراسة (توفيق، 1989) بعنوان " **قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية**". هدفت إلى قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية. تكونت عينة الدراسة من (26) شركة مساهمة سعودية. وقد توصلت الدراسة إلى عدم التزام هذه الشركات بجميع متطلبات معيار العرض والإفصاح العام التي أصدرتها وزارة التجارة ، وأوضحت نتائج الدراسة إلى أن النسبة العامة لتطبيق متطلبات المعيار في عينة البحث 68.1%.

ـ دراسة (الحسيني، 1992) بعنوان " **مدى تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية (العرضية) بقائمة الدخل طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية** ". هدفت إلى بيان مدى تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية (العرضية) بقائمة الدخل طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى عدم التزام جميع الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات الإفصاح المالي العناصر غير العادية الذي أوجبه معيار العرض والإفصاح العام ، كما خلص الباحث إلى أن هناك اختلاف بين شركات المساهمة في تبويب العناصر غير العادية بقائمة الدخل.

ـ دراسة (الملحم، 1997) بعنوان "**مدى التزام جميع الشركات المساهمة السعودية عند إعداد تقاريرها بالمتطلبات الالزامية للإفصاح المحاسبي طبقاً لنظام الشركات السعودية وكذلك معيار العرض والإفصاح العام**". هدفت إلى بيان مدى التزام جميع الشركات المساهمة السعودية عند إعداد تقاريرها بالمتطلبات الالزامية للإفصاح المحاسبي طبقاً لنظام الشركات السعودية وكذلك معيار العرض والإفصاح العام. وقد بينت نتائج البحث عدم التزام جميع الشركات المساهمة

السعودية بالإفصاح عن المعلومات الالزامية .وقد تراوحت 90% كحد أقصى .أما النسبة العامة لعدم الالتزام فقد كانت 59% كحد أدنى، وقد انتهى الباحث إلى أن النتائج التي تم التوصل إليها تعني أنه مهما كانت الإجراءات المتبعة للرقابة على عملية الالتزام بواسطة وزارة التجارة أو الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فهي تعتبر غير كافية.

ــ دراسة (الخطيب، 2002) بعنوان "**الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)**". هدفت إلى بيان مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1). وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة لفئة المحللين الماليين في البنوك والمؤسسات الدولية والمستثمرين بين الأفراد بما يعني أنه يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تعنى بحاجات الفئتين معاً؛ واحتلت البيانات المالية المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات، وأن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها أصول المحاسبة الدولية، وهناك علاقة نوعية بين مستوى الإفصاح ونوع الصناعة كونها شركة صناعية أو خدمية.

ــ دراسة (علي، 2004) بعنوان "**أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم**". هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين، وقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير تمهيداً لمعرفة مدى تأثير بعض المتغيرات(إجمالي الأصول، حجم المبيعات السنوية، عدد

المساهمين، العائد على الاستثمار، هامش صافي الربح) على مستوى الإفصاح، وكذلك دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي وبين نسبة التغير في أسعار الأسهم للفترة المحيطة بتاريخ إصدار التقارير والعلاقة بين مستوى الإفصاح والقيمة السوقية للأسهم في تاريخ إصدار هذه التقارير، كما هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مؤشرات أداء الشركات (العائد على السهم بعد الضرائب، العائد الموزع للسهم) على العلاقتين السابقتين، وهدفت الدراسة أيضا إلى بيان مدى التوافق بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات والأهمية النسبية لها كما أبداها المستجيبون. تكونت عينة الدراسة من (34) شركة وذلك تمهيدا لقياس مستوى الإفصاح لهذه الشركات للأعوام 2002,2001,2000، وبناء على ذلك تم ربط مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لهذه الشركات بمتغيرات الدراسة الأخرى. وباختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- أظهرت وجهات نظر متخذي قرار الاستثمار المشاركين في الدراسة حول مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية لتلبية احتياجاتهم إلى كفايتها، غير أن تفاوت الشركات في الإفصاح عن جميع المعلومات يحد من تلك الكفاية.

2- بلغ متوسط مستوى الإفصاح عن بنود المعلومات ككل في التقارير المالية السنوية المنشورة لعام 2002 للشركات قيد الدراسة 73% وتراوح مداه بين 63% – 89%، فيما تباينت مستويات الإفصاح عن بنود المعلومات للمجموعات الفرعية، إذ بلغ متوسط مستوى الإفصاح لها تنازليا على النحو التالي: مجموعة المعلومات عن الأداء المالي(الأصول، نتيجة النشاط) 85%، مجموعة المعلومات عن الإدارة 76%، مجموعة المعلومات عن الهيكل المالي 74%، مجموعة المعلومات

العامة 64%، وأخيراً مجموعة المعلومات عن تنبؤات الإدارة 10%. كما أوضحت الدراسة أن هناك اتجاه عام نحو التوسع في الإفصاح من قبل الشركات من سنة لأخرى.

3- هناك توافق بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات في تقاريرها السنوية وبين الأهمية النسبية لهذه البنود وذلك على مستوى بنود المعلومات ككل، غير أن نتائج الارتباط الخاصة بمجموعات المعلومات الفرعية أظهرت عدم وجود علاقة لبعض المجموعات أهمها مجموعة المعلومات عن تنبؤات الإدارة.

4- كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية موجبة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وبين إجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية وعدد المساهمين، وقد حقق إجمالي الأصول أعلى ارتباط، فيما لم تبين الدراسة أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وكل من العائد على الاستثمار وهامش صافي الربح.

5- لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية وبين نسبة التغير في أسعار الأسهم السوقية للفترة المحيطة بتاريخ إصدار هذه التقارير، وقد يعود ذلك إلى تغيرات أسعار الأسهم قبل تاريخ إصدار هذه التقارير جراء حصول المستثمرين على بعض المؤشرات من مصادرها المختلفة الرسمية وغير الرسمية. وعند دراسة تأثير مؤشرات الأداء على العلاقة يبن مستوى الإفصاح ونسبة التغير في أسعار الأسهم، أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير على ذلك.

6- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ نشر هذه التقارير على مستوى بنود المعلومات ككل، أو على مستوى جميع

المجموعات الفرعية للمعلومات. كما أظهرت الدراسة أن هذه العلاقة تختلف باختلاف مؤشرات الأداء المتمثلة في العائد على السهم والعائد الموزع للسهم.

ـ دراسة (حميدات، 2004) بعنوان "**مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الوارد في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية**".

هدفت إلى التعرف إلى مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية عند إعدادها التقارير المالية السنوية، وفحص العلاقة بين درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية وبعض خصائص الشركة، والتعرف على الأهمية النسبية لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، ودرجة التباين بين هاتين الفئتين في تحديد أهمية متطلبات الإفصاح. وتضمنت الدراسة مجموعة من قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة، إذ تمت دراسة مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن هذه البنود، بالإضافة إلى التعرف على أهمية بعض هذه البنود من وجهة نظر المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد، وشملت الدراسة التقرير المالي السنوي لعام 2002 لـ (66) شركة صناعية مدرجة في السوقين الأول والثاني في بورصة عمان. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها ما يلي

- تلتزم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن المعلومة في التقارير المالية السنوية ككل بموجب المتطلبات المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.

- هناك تفاوت في مدى الإفصاح بين مكونات التقارير المالية، حيث لم توفرت الشركات الصناعية الإفصاح الكافي في الإيضاحات التفسيرية للبيانات المالية.

- وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية.

- تعد متطلبات الإفصاح عن المعلومات بشكل عام والمنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية مهمه من وجهة نظر كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي.

- اهتمام المستثمر في بورصة عمان بالإفصاح عن بعض المعلومات الأخرى ومن ضمنها الحاجة إلى المعلومات التي تتعلق بالقيمة العادلة للموجودات الثابتة.

ـ دراسة (الطرايره، 2005) بعنوان "**التوجه الحديث إلى للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك**". هدفت إلى إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة تفيد في تقدير القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وبناء مؤشر الإفصاح المتعلق بذلك فيما يتعلق بالبيانات المالية للبنوك، والتعرف على مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد خلال تحليل التقارير المالية السنوية، والتعرف على أهمية قواعد الإفصاح موضوع الدراسة من وجهة نظر كل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد والمحلل المالي، وتحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة، وخلصت الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي إلى أن تلتزم البنوك المدرجة في بورصة عمان التقارير المالية السنوية وفقاً للنماذج المعتمدة في البنك المركزي الأردني، دون الأخذ بالاعتبار الإفصاح المتعلقة بالقيمة

العادلة التي تتطلبها الإفصاح عن بعض قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية، لعدم الإشارة إليها في النماذج المعتمدة من البنك المركزي، وأشارت النتائج أيضا إلى عدم وجود الاهتمام الكافي من الجهات المسؤولة عن تدقيق البيانات المالية السنوية للبنوك قبل إصدارها، للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره التقارير السنوية (فيما يتعلق بالقيمة العادلة) وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، وخلصت أيضا إلى أن عدم الإفصاح عن معلومات أو عمليات معينة لا يعني بالضرورة عدم وجود مثل هذه المعلومات أو العمليات، مما يتطلب ضرورة الإفصاح عن عدم وجود مثل هذه المعلومات أو العمليات أو حدوثها.

ـ دراسة (الدغيم، وآخرون، 2006) بعنوان " **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض البنكي بالتطبيق على البنك الصناعي السوري**". هدفت إلى شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، وكذلك هدفت إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق البنك من الضياع. وقد توصلت إلى عدم اعتماد البنك على نظام موضوعي وفعّال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص آثار الشخصية والحكمية. وبهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له. وعدم طلب البنك الصناعي من مقدمي طلبات الاقتراض إرفاقها بقوائم مالية (ميزانية عمومية، قائمة دخل، قائمة تدفق نقدي) خاضعة للتدقيق من قبل مدقق حسابات وعلى مدار عدة فترات محاسبية.

ـ دراسة (الشنباري، 2006) بعنوان " **التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في البنوك التجارية العاملة في فلسطين**". هدفت إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية في فلسطين على التحليل المالي كأداة من أدوات الترشيد الائتماني، والتعرف على أهم النسب التي تستخدمها البنوك، وتوضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في كيفية صنع القرار الائتمان ، والعمل على وضع تصور لحل المشكلات التي تواجه استخدام التحليل المالي. تكونت عينة الدراسة من 76 موظفاً. وقد اظهرت نتائج التحليل أنه كلما انخفضت درجة التفويض الممنوحة لموظف التسهيلات الائتمانية قلت درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني. وأن 34.1% من موظفي التسهيلات الائتمانية في البنوك لا يطلبون معلومات مالية من العميل، وأن 34.6% من الذين لا يطلبون معلومات مالية من العميل تعود بشكل رئيسي لأسباب تتعلق بعدم توافر هذه المعلومات، وأن 54.5% من الموظفين الذين يطلبون معلومات مالية من العميل طالب التسهيل الائتماني يطلبونها مرفقة بتقرير من مدقق حسابات.

ـ دراسة (زيود، وآخرون، 2007) بعنوان "**الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30): حالة تطبيقية في البنك التجاري السوري** ". هدفت إلى بيان مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) في البنك التجاري السوري. وقد توصلت إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البنوك يعد مدخلاً ضرورياً للوصول إلى معلومات تساعد متخذي القرار على تقويم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها البنوك وفهم المميزات الخاصة لطبيعة أعمال البنوك.

ـ دراسة (مطر، ونور، 2007) بعنوان "**طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم**". هدفت إلى تحديد طبيعة وحدود الافصاح عن المعلومات التي يتوجب عرضها في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك بالمقارنة مع ما هو عليه الحال في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم، ليترتب على ذلك دراسة مدى الحاجة إلى وضع معايير خاصة بالافصاح عن المعلومات للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. تكون مجتمع الدراسة الميدانية بفئة واحدة فقط من الفئات ذات العلاقة بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وهي فئة المقرضين ممثلة بعينة من محللي الائتمان في البنوك الاردنية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة (76%) تقريبا تؤيد وضع معايير خاصة تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة. أما في حالة تعذر وضع مثل تلك المعايير وذلك مراعاة لكلفة الإفصاح عن المعلومات الذي ستتحمله المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك لخصوصية تلك المعلومات بالنسبة لهذا النوع من المنشآت فيتوجب عليها حينئذ أن تطبق صورة مخففة من قواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية وذلك عن طريق توسيع مجال الإفصاح الاختياري على حساب الإفصاح الإلزامي.

ـ دراسة (سليم، وعثامنه، 2007) بعنوان "**الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي** ". هدفت إلى التعرف على واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لمنشآت الأعمال ، وذلك لغايات الاقتراض من المصارف التجارية العاملة في الأردن، من حيث أهمية تلك البنود ومدى ملاءمتها لقرارات الإقراض وذلك من وجهة نظر

متخذي قرارات الإقراض المصرفي. كما هدفت إلى تحديد أهمية البنود المفصح عنها في البيانات المالية المصدرة من قبل الوحدة المحاسبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن بنود الإفصاح المتعلقة بقائمة المركز المالي تعتبر مهمة جداً في قرارات الإقراض المصرفي، وأهم هذه البنود تحديد تاريخ القائمة الفترة التي تغطيها. وتراوحت البنود المتعلقة بقائمة الدخل بين المهم والمهم جداً في قرارات الإقراض المصرفي، وكانت فقرة عرض المبيعات الصافية الأهم نسبياً بين تلك الفقرات. وتراوحت الفقرات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية بين المهم والمهم جداً في قرارات الإقراض المصرفي، وكانت فقرة "الإفصاح عن المدفوعات والمقبوضات النقدية" من الأنشطة التشغيلية الأهم نسبياً بين تلك الفقرات. وتراوحت بنود الإفصاح المتعلقة بالملاحظات على الحسابات بين المهم والمهم جداً وكانت فقرة "الإفصاح عن نوع المنشأة وطبيعة عملها " الأهم نسبياً بين تلك الفقرات. ويوجد اختلاف في الأهمية النسبية للبنود المفصح عنها في القوائم المالية ، وذلك من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض المصرفي.

ــ دراسة (حسن، 2007) بعنوان " **القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات : دراسة تحليلية لتقييم بيئة الإفصاح المصرية**". هدفت إلى تحليل وتقييم بيئة القياس ولإفصاح المحاسبي المصرية من خلال مقارنة الممارسات الحالية بجمهورية مصر العربية مع تلك السائدة في الدول ذات السبق في مجال الأفصاح عن مخاطر المنظمات وذلك بغرض إثراء المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتطوير البنيات التشريعية والعلمية التي تحكم القياس والإفصاح عن المخاطر مثل المعايير المحاسبية وقواعد القيد بالبورصة وقواعد حوكمة الشركات وكذلك الدراسات الأكاديمية . وخلصت الدراسة إلى عدم نص قواعد القيد ببورصة الأوراق المالية

المصرية بشكل صريح على السبق ضوابط تحكم الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بأنشطة الشركات كما هو سائد بالدول ذات السبق في مجال الإفصاح عن المخاطر. الندرة النسبية بالدراسات الأكاديمية المصرية في مجال القياس والإفصاح عن المخاطر حيث إنها لم تتناول العديد من المشاكل المرتبطة بهذا الإفصاح وتفتقر للجانب التطبيقي . وأخيرا ، بالرغم من تناغم القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية المصرية مع توصيات الدراسات الأكاديمية المصرية ، فما زال هناك حاجة لتحقيق تلاحما بين كافة التشريعات المرتبطة بالقياس والإفصاح .

(2-3-1): الدراسات الاجنبية

ـ دراسة (Benjamin, et..al, 1990) بعنوان " **Non-compliance with Disclosure Requirements in Financial Statements: The Case of Hong Kong Companies**". هدفت إلى التعرف اختبار مدى توافر 11 بند من متطلبات الإفصاح المحاسبي في التقارير السنوية لـــ 76 شركة في هونج كونج. وقد توصلت الدراسة أن المتوسط العام لعدم الالتزام كان 22%. وكجزء من الدراسة قام الباحثون بإجراء مقابلات مع خمسة مدراء لشركات وسبعة مدراء لمكاتب محاسبية لتحديد الأسباب التي من الممكن ان تؤدي إلى عدم التزام جميع الشركات بالمتطلبات الالزامية. وقد توصلت الدراسة إلى أن متطلبات الإفصاح وإجراءات المراجعة في بعض الأحيان صعبة الفهم والتطبيق. وعدم وجود وعي كافٍ بالمفاهيم العامة للمحاسبة، وقلة المحاسبين المؤهلين، ومحاولة الإدارة إظهار صورة جيدة عن المركز المالي للمنشأة وكذلك نتائج عملياتها. وعدم وجود وعي بالتغيرات الجديدة في متطلبات الإفصاح بسبب قلة المصادر المالية.

ــ دراسة (Abayo, 1992) بعنوان " **The Accountability and Corporate Disclosure Practices in Tanzania**". هدفت إلى دراسة نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات في تنزانيا من حيث اتفاقها مع المتطلبات الالزامية. وقد توصلت الدراسة إلى ضعف نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها. بالإضافة إلى أن النسبة العامة للالتزام بمتطلبات الإفصاح القانونية كانت 52.6% فقط.

ــ دراسة (Ahmad & Nicholls, 1994) بعنوان " **The Impact of Non-financial Company Characteristics on Mandatory Disclosure in Developing Countries: The Case of Bangladesh**". هدفت إلى دراسة قياس مستوى الإفصاح عن المعلومات الالزامية لــ 63 شركة في بنجلادش. وقد توصلت الدراسة إلى عدم التزام جميع الشركات بكل البنوك الالزامية. بالإضافة إلى أن أعلى مستوى للإفصاح كان 97% وأدنى مستوى كان 42%.

ــ دراسة (Jiangli, 2004) بعنوان " **Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis**". هدفت إلى بيان طبيعة العلاقة بين القروض والإفصاح المحاسبي والائتمان أثناء الازمة المالية الأسيوية. تضمنت عينة الدراسة من الشركات متوسطة وصغيرة الحجم العاملة في أندونيسيا، وكوريا، والفلبين وتايلاند. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة جوهرية بين كل من القروض والإفصاح المحاسبي والائتمان في الشركات عينة الدراسة.

ـ دراسة (Lambert, 2007) بعنوان " **Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital**". هدفت إلى توضيح كيف أن المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها يؤثر على تكلفة رأس المال. أجريت الدراسة على الشركات العاملة في مجال التامين في ولاية نيويوك بالولايات المتحدة الامريكية. وقد توصلت الدراسة إلى أن شمولية المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها يؤثر على تكلفة رأس المال.

ـ دراسة (Wen-Ying & Chingfu, 2008) بعنوان " **The effect of disclosure of intellectual capital and accounting performance on market valuation: evidence from Taiwan's semiconductor industry**". هدفت إلى بناء أنموذج ارتباطي يوضح العلاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري، والأداء المحاسبي والتقييم السوقي في عينة من الشركات التايوانية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاداء المحاسبي والإفصاح عن رأس المال الفكري يؤثران تأثيراً مباشراً على التقييم السوقي، وأن هناك تأثيراً غير مباشر لهذه العوامل على التقييم السوقي وذلك من خلال العلاقات البينية بين المتغيرات.

(2-5): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

نجد أن أغلب الدراسات السابقة قد ركزت على الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة والبيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة، وعليه يعتقد الباحث أن الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة يتطرق إلى موضوع هام يتعلق بالأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3 - 1) : المقدمة

(3 - 2) : منهج الدراسة

(3 - 3) : مجتمع الدراسة وعينتها

(3 - 4) : وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

(3 - 5) : أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

(3 - 6) : المعالجة الإحصائية المستخدمة

(3 - 7) : صدق أداة الدراسة وثباتها

(3 - 8) : التحقق من ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي

(3 - 1): المقدمـــــة

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

وقد أتبع الباحث لتحقيق هذا الهدف المنهج الوصفي والتحليلي عبر استخدام الأسلوب التطبيقي المتضمن استخدام العديد من الطرق والمعالجات الإحصائية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ويتضمن هذا الفصل على منهج الدراسة المتبع، ومجتمع الدراسة والعينة المسحوبة منه، ووصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة، وأدوات الدراسة ومصادر المعلومات، والمعالجات الإحصائية المستخدمة وكذلك فحص صدق أداة الدراسة وثباتها.

(3 - 2): منهج الدراســة

استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي ، والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة ، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، ومن خلال استخدام الأسلوب التطبيقي، عن طريق جمع البيانات وتحليل محتوياتها واختبار فرضيات الدراسة.

(3 - 3): مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الكويتية والبالغ عددها (9) بنوك. أما عينة الدراسة فتكونت من العاملين بالبنوك التجارية الكويتية بأقسام الائتمان والقروض. وتم الاعتماد في اختيار عينة الدراسة على أسلوب العينة الملائمة (Convenience Sample) وهي العينة التي يكون فيها اختيار وحدات المجتمع على أساس السهولة والملاءمة من خلال توفر الأشخاص المراد توزيع الاستبانة عليهم داخل البنوك، وتم توزيع (180) استبانة وتم استرجاع ما مجمله (157) استبانة بنسبة بلغت (87.22%)، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (143) استبانة وبنسبة (79.44%) من الموزع إذ خضعت بكاملها إلى التحليل الإحصائي. والجدول (3 ــ 1) يظهر أسماء البنوك التجارية الكويتية وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة.

جدول رقم (3 ــ 1)

أسماء البنوك التجارية الكويتية وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة

ت	اسم البنك	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	الاستبانات الصالحة للتحليل	% للإستبانات الصالحة للتحليل
1	بنك برقان	20	20	17	%12
2	بنك الكويت الدولي	20	18	15	%10.5
3	بنك الاهلي المتحد	20	16	15	%10.5
4	بنك بوبيان	20	16	15	%10.5
5	بنك الخليج	20	17	17	%12
6	بيت التمويل الكويتي	20	16	15	%10.5
7	بنك الكويت الوطني	20	20	17	%12
8	البنك التجاري الكويتي	20	18	16	%11
9	البنك الأهلي الكويتي	20	16	16	%11
	المجموع	180	157	143	%100

(3 - 4): وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (3 ــ 2) يتبين أن المتغيرات الديمغرافية كان لها أثر كبير في فهم أفراد العينة لأسئلة الاستبانة والإجابة عليها بموضوعية، وذلك من خلال سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية وسنوات الخدمة في قطاع البنوك التجارية الكويتية والمؤهل العلمي والتخصص العلمي حسب الشهادة. حيث تبين أن ما نسبته (85%) من أفراد عينة الدراسة هم من الذين تتراوح سنوات خبرتهم من 6 سنوات إلى أكثر من 16 سنة، وشكل ما نسبته (15%) من أفراد عينة الدراسة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات. وما يتعلق بعدد سنوات الخدمة في قطاع البنوك التجارية الكويتية فقد أظهرت النتائج ان (85%) من أفراد عينة الدراسة هم من الذين تتراوح سنوات خبرتهم من 6 سنوات إلى أكثر من 16 سنة، وشكل ما نسبته (15%) من أفراد عينة الدراسة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات. أما فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي فقد بينت النتائج أن ما نسبته (50%) من أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس في اختصاصاتهم. وأن (30 %) هم من حملة درجة الماجستير، وبينت النتائج أيضاً أن (20%) من أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة الدكتوراه، وهذا يدل على الكفاءة العلمية لأفراد عينة الدراسة. وبالنسبة للتخصص العلمي حسب الشهادة أشارت النتائج أن (54%) من أفراد عينة الدراسة هم من المتخصصين بالمحاسبة، وأن (23%) هم من المختصين بعلم إدارة الأعمال، وأن ما نسبته (18%) هم من المختصين بالعلوم المالية والبنكية، وأخيراً، تبين أن (5%) من أفراد

عينة الدراسة متخصصون بعلم الاقتصاد. إذ تمكن هذه التخصصات أفراد عينة الدراسة من إدراك واجبات ومتطلبات وظائفهم.

جدول رقم (3 ــ 2)

وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفئة	المتغير	ت
31	45	أقل من 30 سنة	**العمر**	1
32	46	من 30 – 40 سنة		
20	29	من 41 – 50 سنة		
16	23	51 سنة فأكثر		
-	-	دبلوم	**المؤهل العلمي**	2
50	72	بكالوريوس		
30	43	ماجستير		
20	28	دكتوراه		
-	-	أخرى		
54	77	محاسبة	**التخصص العلمي حسب الشهادة**	3
05	7	اقتصاد		
23	33	إدارة أعمال		
18	26	مالية وبنكية		
15	21	5 سنوات فأقل	**عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية**	4
33	47	من 6 – 10 سنوات		
22	32	من 11– 15 سنة		
30	43	أكثر من 16 سنة		
15	21	5 سنوات فأقل	**عدد سنوات الخدمة في قطاع البنوك التجارية الكويتية**	5
33	47	من 6 – 10 سنوات		
22	32	من 11– 15 سنة		
30	43	أكثر من 16 سنة		
24	35	نعم	**هل تحمل شهادة مهنية في المجال المحاسبي**	6
76	108	لا		
54	19	CPA	**نوع الشهادة المهنية**	7
14	5	CMA		
6	2	JSPA		
26	9	أخرى		

(3 - 5): أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

لغرض الحصول على البيانات والمعلومات لتنفيذ مقاصد الدراسة، تم اعتماد الأدوات من مصدرين:

1. المصادر الاولية والمرتبطة بالاستبانة وهي أداة قياس إدراكية تم الاعتماد في تصميمها على آراء مجموعة من الكتاب والباحثين في مجال الموضوع للحصول على البيانات الأولية والثانوية اللازمة لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة، وروعي فيها جعل المستجيب واعياً لهدفها، ومكوناتها، ودقتها، ووضوحها، وتجانسها، ووحدة اتجاه حركة المقياس ونوعه بالشكل والطريقة التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة.

2. المصادر الثانوية وهي المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من الدراسات، والمقالات، والرسائل الجامعية، والكتب العلمية الأجنبية والعربية المتخصصة بموضوع الدراسة.

وقد وقعت الاستبانة في جزأين، هما:

(**أولاً**) بين القسم الأول متغيرات تتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة من خلال (7) متغيرات، والمتضمنة (العمر؛ والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي حسب الشهادة، وعدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية، وعدد سنوات الخدمة في قطاع البنوك التجارية الكويتية، ووجود شهادة مهنية في المجال المحاسبي؛ ونوع الشهادة المهنية).

(**ثانياً**) بين القسم الثاني متغيرات تتعلق بأهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقـراض فـي البنوك التجارية الكويتية عبر (57) سؤالاً لقياسها.

وتكون المقياس من (57) فقرة تراوح مدى الاستجابة من (1– 5) وكان المقياس:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
5	4	3	2	1

(3 - 6): المعالجة الإحصائية المستخدمة

قام الباحث باستخدام الأساليب الاحصائية التالية لغرض الإجابة عـن أسـئلة الدراسـة واختبار فرضياتها وذلك وصولاً لتحقيق أهدافها:

- معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف الإجابة عن أسـئلة الدراسـة ومعرفـة الأهمية النسبية لكل فقرة من أبعاد الدراسة، وقد تم اعتماد المقياس التالي فـي تحديـد الاهميـة النسبية:

الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
من 1 ــ 1.80	ضعيفة جداً
من 1.81 ــ 2.61	ضعيفة
من 2.62 ــ 3.42	متوسطة
من 3.43 ــ 4.23	عالية
من 4.24 فأكثر	عالية جداً

- اختبار T لعينة واحدة.

(3- 7): صدق أداة الدراسة وثباتها

أ) الصدق الظاهري

تطلب التحقق من الصدق الظاهري للمقياس الاستعانة بالمحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى علوم المحاسبة، بقصد الإفادة من خبرتهم في اختصاصاتهم، مما جعل المقياس أكثر دقة وموضوعية في القياس.

وقد بلغ عدد المحكمين (3)، وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (100%)، ينظر الملحق (1).

ب) ثبات أداة الدراسة

من أجل البرهنة على أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، قام الباحث باجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب Cronbach Alpha. وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة Alpha لكن من الناحية التطبيقية يعد $(Alpha \geq 0.60)$ معقولا في البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية. انظر الجدول (3ـ3).

الجدول رقم (3ـ3)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)

ت	البعد	عدد الفقرات	قيمة (α)ألفا
1	أهمية القوائم المالية	5	0.920
2	كفاية المعلومات	11	0.889
3	مصادر المعلومات الأخرى	7	0.863
4	المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي	9	0.923
5	المحتوى المعلومات لقائمة الدخل	8	0.901
6	المحتوى المعلوماتي لقائمة حقوق الملكية	5	0.830
7	المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية	12	0.879
	الاستبانة ككل	57	0.968

وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة وفقاً لـ (Sekaran, 2003). حيث يتضح من الجدول (3ـــ3) أن أعلى معامل ثبات أبعاد الاستبانة حققه بعد المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي بقيمة (0.923)، يليه مباشرة بعد أهمية القوائم المالية بقيمة (0.920). فيما يلاحظ أن أدنى قيمة للثبات كانت لبعد المحتوى المعلوماتي لقائمة حقوق الملكية بقيمة (0.830). وهو ما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها.

(3 - 8): التحقق من ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي

لأغراض التحقق من موضوعية نتائج الدراسة فقد تم اجـــراء اختبـــار (- Kolmogorov Smirnov)، وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشكلات الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ويشترط هذا الاختبار توافر التوزيع الطبيعـــي فـــي البيانـــات. وبعكس ذلك ينشأ ارتباط مزيف بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وبالتالي يفقد الارتبـــاط قدرته على تفسير الظاهرة محل البحث أو التنبؤ بها، كما هو معروض في الجدول (3 ــ 4).

وبالنظر إلى الجدول (3 ــ 4) وعند مستوى دلالة (0.05) فأكثر يتبين أن جميع المتغيرات كانت تتبع التوزيع الطبيعي. حيث كانت نسب التوزيع الطبيعي لكل الإجابات أكبر مـــن (0.05) وهو المستوى المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة (Sekaran, 2003). حيث يتـــضح أن قيمة التوزيع الطبيعي لأبعاد الدراسة تراوحت بين (1.253) للمحتوى المعلوماتي لقائمـــة الـــدخل و(1.106) لمصادر المعلومات الأخرى. وأن جميع أبعاد الاستبانة المحددة كانت جميعها تخـــضع إلى التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (3 ـــ 4)

التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

ت	البعد	Kolmogorov – Smirnov	مستوى الدلالة	النتيجة
1	أهمية القوائم المالية	1.192	0.173	يتبع التوزيع الطبيعي
2	كفاية المعلومات	1.119	0.163	يتبع التوزيع الطبيعي
3	مصادر المعلومات الأخرى	1.106	0.116	يتبع التوزيع الطبيعي
4	المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي	1.154	0.140	يتبع التوزيع الطبيعي
5	المحتوى المعلومات لقائمة الدخل	1.253	0.086	يتبع التوزيع الطبيعي
6	المحتوى المعلوماتي لقائمة حقوق الملكية	1.213	0.105	يتبع التوزيع الطبيعي
7	المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية	1.243	0.090	يتبع التوزيع الطبيعي

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

(4 - 1) : المقدمة

(4 - 2) : وصف متغيرات الدراسة

(4 - 3) : اختبار فرضيات الدراسة

(4-1): المقدمـــــة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج استخدام بعض الاساليب الإحصائية الوصفية التي أفرزتها الاستبانة، من خلال تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية، وتم استخدام الأوساط الحسابية لتقدير المستويات، والانحرافات المعيارية. وقد تم عرض النتائج عبر محورين رئيسيين تغطي متغيرات الدراسة، وفقاً للآتي:

وصف متغيرات الدراسة

اختبار فرضيات الدراسة

(4-2): وصف متغيرات الدراسة

أولاً: أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

لوصف الاهمية النسبية للقوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقـراض بـالبنوك التجاريـة الكويتية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والاختبار التائي "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4ـ1).

الجدول رقم (4ـ1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t والأهمية النسبية للقوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

ت	أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	الأهمية النسبية
1	أعتمد على القوائم المالية عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.27	1.07	3.050	0.003	1	متوسطة
2	تعد قائمة الدخل إحدى مصادر المعلومات التي أستند عليها عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.15	1.04	1.687	0.094	2	متوسطة
3	تعد قائمة المركز المالي إحدى مصادر المعلومات التي أستند عليها عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.01	1.02	0.164	0.870	3	متوسطة
4	تعد قائمة التدفقات النقدية إحدى مصادر المعلومات التي أستند عليها عند اتخاذ قرارات الإقراض	2.98	0.96	0.261	0.794	5	متوسطة
5	تعد قائمة التغير في حقوق الملكية إحدى مصادر المعلومات التي أستند عليها عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.01	0.95	0.176	0.860	3	متوسطة
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لأهمية القوائم المالية	3.09	1.01				متوسطة

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.655).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول (4ـ1) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالأهمية النسبية للقوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (2.98 ـ 3.27). فقد جاءت في المرتبة الأولى فقرة "**اعتمد على القوائم المالية عند اتخاذ قرارات الإقراض**" بمتوسط حسابي بلغ (3.27) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.09)، وانحراف معياري بلغ (1.07)، فيما حصلت الفقرة "**تعد قائمة التدفقات النقدية**

إحدى مصادر المعلومات التي أستند عليها عند اتخاذ قرارات الإقراض" على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.98) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.09) وانحراف معياري (0.96). ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض نوعاً ما في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للقوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، حيث نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم يكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الاعتماد على القوائم المالية عند اتخاذ قرارات الإقراض حيث كان مستويات الدلالة أقل من (0.05). أما ما يتعلق ببقية الفقرات فقد أظهرت النتائج أن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول بقية الفقرات المكونة للأهمية النسبية للقوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. وبشكل عام يتبين أن الأهمية النسبية للقوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت متوسطة.

ثانياً: كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

لوصف الاهمية النسبية لكفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والاختبار التائي "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4ـــ2).

الجدول رقم (4ــ2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t والأهمية النسبية لكفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

ت	كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	الأهمية النسبية
6	تعبر الايرادات في قائمة الدخل عن الصورة الحقيقية لنشاط الشركة التشغيلي	3.20	0.90	2.607	0.010	11	متوسطة
7	تعكس أرقام المصاريف التي تظهر في قائمة الدخل جوهر المصروفات التي تتحملها الشركة	3.63	0.86	8.738	0.000	.9	عالية
8	تعد المعلومات التي تتضمنها قائمة المركز المالي إجمالية	3.60	0.89	8.088	0.000	10	عالية
9	قيم كل من الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية الظاهرة في قائمة المركز المالي هي قيم ساكنة	3.73	0.91	9.526	0.000	6	عالية
10	تظهر قائمة التدفقات النقدية تفاصيل واضحة يسهل فهمها وتحليلها	3.68	0.87	9.336	0.000	8	عالية
11	يدخل الاجتهاد الشخصي بشكل كبير عند إعداد قائمة التدفقات النقدية	3.84	0.78	12.798	0.000	1	عالية
12	المعلومات المالية في القوائم المالية ذات طبيعة تاريخية ولا تعبر عن القيم الحقيقية	3.84	0.83	12.123	0.000	1	عالية
13	المعلومات التي توفرها قائمة الدخل غير كافية لاتخاذ قرارات الإقراض	3.74	0.72	12.327	0.000	5	عالية
14	المعلومات التي توفرها قائمة المركز المالي غير كافية لاتخاذ قرارات الإقراض	3.78	0.77	12.009	0.000	4	عالية
15	المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية غير كافية لاتخاذ قرارات الإقراض	3.79	0.80	11.759	0.000	3	عالية
16	المعلومات التي توفرها قائمة حقوق الملكية غير كافية لاتخاذ قرارات الإقراض	3.69	0.91	9.064	0.000	7	عالية
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لأهمية كفاية المعلومات	3.68	0.84				عالية

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.655).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول (4ــ2) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالأهمية النــسبية لكفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقــراض بــالبنوك التجاريــة الكويتية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.20ــ 3.84). فقد جــاءت فــي المرتبة الأولى الفقرات "**يدخل الاجتهاد الشخصي بشكل كبير عند إعداد قائمة التدفقات النقدية ، المعلومات المالية في القوائم المالية ذات طبيعة تاريخية ولا تعبر عن القيم الحقيقية**" بمتوســط حسابي بلغ (3.84) لكل منها وهو أعلى من المتوسط الحسابي العــام البــالغ (3.68)، وانحــراف معياري بلغ (0.78 ؛0.83) على التوالي. فيما حصلت الفقرة "**تعبر الإيرادات في قائمة الدخل عن الصورة الحقيقية لنشاط الشركة التشغيلي**" على المرتبة الحادية عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (3.20) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.68) وانحراف معيــاري (0.90). ويبــين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الأهمية النــسبية لكفايــة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجاريــة الكويتيــة بفقراتها وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، حيث نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم يكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بكفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية حيــث كــان مستويات الدلالة أقل من (0.05). وبشكل عام يتبين أن الأهمية النسبية لكفاية المعلومــات التــي

تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.

ثالثاً: مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

لوصف الاهمية النسبية لمصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والاختبار التائي "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4ـ3).

الجدول رقم (4ــ3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t والأهمية النسبية لمصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

ت	مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	الأهمية النسبية
17	مصادر المعلومات من غير القوائم المالية مهمة لأغراض اتخاذ قرارات الإقراض	3.83	0.78	12.789	0.000	1	عالية
18	أعتمد على القوانين والتشريعات الصادرة عن البنك المركزي في اتخاذ قرارات الإقراض	3.76	0.78	11.718	0.000	3	عالية
19	أعتمد على الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.65	0.81	9.635	0.000	6	عالية
20	أعتمد على سمعة الشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.76	0.83	10.977	0.000	3	عالية
21	أعتمد على النشرات الخاصة بالشركة والصادرة من غرفة التجارة عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.74	0.88	10.098	0.000	5	عالية
22	أعتمد على الإشاعات عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.42	0.82	11.945	0.000	7	متوسطة
23	أعتمد على مصادر أخرى مثل تقرير مدقق الحسابات توفر معلومات عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.78	0.83	11.126	0.000	2	عالية
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمصادر المعلومات الأخرى		3.71	0.82				عالية

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.655).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول (4ــ3) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالأهمية النسبية لمصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.65 ــ 3.83). فقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "**مصادر المعلومات من غير القوائم المالية مهمة لأغراض اتخاذ قرارات الإقراض** " بمتوسط

حسابي بلغ (3.83) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.71)، وانحراف معياري بلــغ (0.78). فيما حصلت الفقرة "**أعتمد على الإشاعات عند اتخاذ قرارات الإقراض**" علــى المرتبــة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.42) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.71) وانحراف معياري (0.82). ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حــول الأهمية النسبية لمصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهميــة مــصادر المعلومــات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، حيث نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنــه لــم يكــن هنــاك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بمصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية حيث كان مستويات الدلالة أقل من (0.05). وبشكل عام يتبين أن الأهمية النسبية لمصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قــرارات الإقــراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.

رابعاً: المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

لوصف الاهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخـــاذ قـــرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافـــات المعيارية، والاختبار التائي "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجـــدول (4ـــ4).

الجدول رقم (4ــ4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t والأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

ت	المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	الأهمية النسبية
24	أعتمد على قيمة ممتلكات الشركة من معدات وأصول عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.92	0.84	12.990	0.000	1	عالية
25	أعتمد على قيمة استثمارات الشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.82	0.89	11.053	0.000	4	عالية
26	أعتمد على قيمة الأصول غير الملموسة والمخزون للشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.80	0.90	10.588	0.000	5	عالية
27	أعتمد على قيمة الذمم التجارية المدينة والأخرى لدى الشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.78	0.99	9.423	0.000	6	عالية
28	أعتمد على ذمم الشركة الدائنة والاخرى عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.68	0.86	9.424	0.000	7	عالية
29	أعتمد على ما تخصصه الشركة من متطلبات عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.60	0.90	8.017	0.000	8	عالية
30	أعتمد على بيان حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.59	0.96	7.415	0.000	9	عالية
31	أعتمد على رأس المال المصدر والاحتياطيات الموزعة من قبل الشركة على حاملي حقوق الملكية من الشركاء عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.84	0.98	10.205	0.000	3	عالية
32	أعتمد على سمعة الشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.85	0.86	11.789	0.000	2	عالية
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي	3.76	0.91				عالية

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.655).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول (4ـ4) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.59ـ 3.92). فقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "**أعتمد على قيمة ممتلكات الشركة من معدات وأصول عند اتخاذ قرارات الإقراض**" بمتوسط حسابي بلغ (3.92) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.76)، وانحراف معياري بلغ (0.84). فيما حصلت الفقرة "**أعتمد على بيان حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية عند اتخاذ قرارات الإقراض**" على المرتبة التاسعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.59) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.76) وانحراف معياري (0.96). ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، حيث نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم يكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية حيث كان مستويات الدلالة أقل من (0.05). وبشكل عام يتبين أن الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.

خامساً: المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

لوصف الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل في اتخاذ قــرارات الإقــراض بالبنوك التجارية الكويتية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والاختبار التائي "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4ــ5).

الجدول رقم (4ـ5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t والأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

ت	المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	الأهمية النسبية
33	أعتمد على ما حققته الشركة من أيرادات خلال الثلاث سنوات الأخيرة عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.83	0.88	11.180	0.000	5	عالية
34	أعتمد على إجمالي تكلفة البضاعة المباعة من قبل الشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.67	0.97	8.278	0.000	8	عالية
35	أعتمد على نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركات التابعة أو المشاريع المشتركة عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.78	0.87	10.701	0.000	6	عالية
36	أعتمد على مقدار المصاريف الضريبية للشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.73	0.88	9.981	0.000	7	عالية
37	أعتمد على إجمالي الربح او الخسارة للشركة ما بعد الضريبية عند اتخاذ قرارات الإقراض	4.04	0.76	16.422	0.000	1	عالية
38	أعتمد على مقدار الأرباح او الخسائر المخصصة من قبل الشركة لحقوق الأقلية عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.97	0.86	13.810	0.000	3	عالية
39	أعتمد على مقدار الأرباح او الخسائر المخصصة من قبل الشركة لحقوق الأقلية في الشركة التابعة / الأم عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.93	0.84	13.168	0.000	4	عالية
40	أعتمد على مقدار عائد السهم العادي للشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض	3.99	0.78	14.758	0.000	2	عالية
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل	3.87	0.86				عالية

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.655).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول (4ــ5) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالأهمية النــسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. حيــث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.67 ــ 4.04). فقد جاءت في المرتبة الأولــى الفقرة "**أعتمد على إجمالي الربح او الخسارة للشركة ما بعد الــضريبية عنــد اتخــاذ قــرارات الإقراض**" بمتوسط حسابي بلغ (4.04) وهو أعلى من المتوسط الحــسابي العــام البــالغ (3.87)، وانحراف معياري بلغ (0.76). فيما حصلت الفقرة "**أعتمد على إجمالي تكلفة البضاعة المباعــة من قبل الشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض**" على المرتبة الثامنة والأخيــرة بمتوســط حــسابي (3.67) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.87) وانحراف معياري (0.97). ويبــين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية وهو مــا يعكــس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل فــي اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. ويشير الجدول أيضاً إلى التقــارب فــي قــيم المتوسطات الحسابية، حيث نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم يكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل فــي اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية حيث كان مستويات الدلالة أقــل مــن (0.05). وبشكل عام يتبين أن الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة الــدخل فــي اتخــاذ قــرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.

سادساً: المحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

لوصف الاهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والاختبار التائي "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4ـ6).

الجدول رقم (4ـ6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t والأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

ت	المحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	الأهمية النسبية
41	أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض على رصيد الأرباح المحتجزة من قبل الشركة	3.97	0.83	14.000	0.000	2	عالية
42	أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض على الربح أو الخسارة المتحقق للشركة خلال الثلاث سنوات الاخيرة	3.92	0.88	12.391	0.000	3	عالية
43	أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض على كافة بنود الدخل والمصاريف المتحقق للشركة خلال الثلاث سنوات الاخيرة	4.17	0.75	18.609	0.000	1	عالية
44	أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض على إجمالي الدخل والمصاريف خلال الثلاث سنوات الاخيرة	3.70	0.66	12.648	0.000	5	عالية
45	أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض على الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء من قبل الشركة خلال الثلاث سنوات الاخيرة	3.74	0.89	10.007	0.000	4	عالية
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية	3.90	0.80				عالية

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.655).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول (4ــ6) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالأهمية النـسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.70 ــ 4.17). فقد جاءت فـي المرتبة الأولى الفقرة "**أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض على كافة بنود الـدخل والمـصاريف المتحقق للشركة خلال الثلاث سنوات الاخيرة**" بمتوسط حسابي بلغ (4.17) وهـو أعلـى مـن المتوسط الحسابي العام البالغ (3.90)، وانحراف معياري بلغ (0.75). فيما حصلت الفقرة "**أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض على إجمالي الدخل والمصاريف خلال الثلاث سنوات الاخيرة**" علـى المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.70) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.90) وانحراف معياري (0.66). ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في اسـتجابات أفـراد عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينـة الدراسة حول أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية فـي اتخـاذ قـرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. ويشير الجدول أيضاً إلى التقـارب فـي قـيم المتوسـطات الحسابية، حيث نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم يكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية حيث كان مستويات الدلالة أقـل مـن (0.05). وبشكل عام يتبين أن الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.

سابعاً: المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

لوصف الاهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في اتخـــاذ قـــرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافـــات المعيارية، والاختبار التائي "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجـــدول (4ـــ7).

الجدول رقم (4ـــ7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t والأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

ت	المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	الأهمية النسبية
46	بيع السلع وتقديم الخدمات	3.73	0.82	10.684	0.000	4	عالية
47	الأتاوات والرسوم والعمولات	3.78	0.82	11.358	0.000	2	عالية
48	بيع الممتلكات والمعدات والأصول غير الملموسة وطويلة الأجل	3.77	0.78	11.863	0.000	3	عالية
49	بيع أدوات حقوق الملكية أو الدين لمشاريع أخرى والحصص في المشاريع	3.88	0.86	12.254	0.000	1	عالية
	المتوسط والانحراف العام للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية	3.79	0.82				عالية

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.655).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول (4ـــ7) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالأهمية النـــسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية.

حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.73 ــ 3.88). فقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "**بيع أدوات حقوق الملكية أو الدين لمشاريع أخرى والحصص في المشاريع**" بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.79)، وانحراف معياري بلغ (0.86). فيما حصلت الفقرة "**بيع السلع وتقديم الخدمات**" على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.73) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.79) وانحراف معياري (0.82). ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، حيث نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم يكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية حيث كان مستويات الدلالة أقل من (0.05). وبشكل عام يتبين أن الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.

ثامناً: المحتوى المعلوماتي لقائمة المدفوعات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

لوصف الاهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المدفوعات النقدية في اتخاذ قـرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافـات المعيارية، والاختبار التائي "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجـدول (4ـ8).

الجدول رقم (4ـ8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t والأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المدفوعات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

ت	المحتوى المعلوماتي لقائمة المدفوعات النقدية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	الأهمية النسبية
50	للموردين مقابل السلع والخدمات	3.82	0.90	10.859	0.000	3	عالية
51	لضرائب الدخل	3.78	0.93	10.093	0.000	4	عالية
52	للحصول على المعدات والأصول غير الملموسة وطويلة الأجل	3.90	0.91	11.771	0.000	2	عالية
53	لإمتلاك أدوات حقوق الملكية أو دين لمشاريع أخرى	3.98	0.89	13.128	0.000	1	عالية
54	لمالكي المشروع لشراء أو رد أسهم المشروع	3.78	0.83	11.126	0.000	4	عالية
55	لسداد المبالغ المقترضة	3.71	0.85	9.885	0.000	6	عالية
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحتوى المعلوماتي لقائمة المدفوعات النقدية	3.83	0.89				عالية

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.655).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول (4ـ8) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالأهمية النـسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المدفوعات النقدية في اتخاذ قرارات الإقـراض بـالبنوك التجاريـة الكويتية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.71 ـ 3.98). فقد جاءت فـي المرتبة الأولى الفقرة "**لامتلاك أدوات حقوق الملكية أو دين لمشاريع أخرى**" بمتوسط حسابي بلغ (3.98) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.83)، وانحراف معياري بلغ (0.89). فيما حصلت الفقرة "**لسداد المبالغ المقترضة** " على المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.71) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.83) وانحراف معياري (0.85). ويبين الجـدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حـول الأهميـة النـسبية للمحتـوى المعلوماتي لقائمة المدفوعات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية المحتـوى المعلومـاتي لقائمـة المدفوعات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، حيث نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم يكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المدفوعات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية حيث كـان مـستويات الدلالة أقل من (0.05). وبشكل عام يتبين أن الأهميـة النـسبية للمحتـوى المعلومـاتي لقائمـة المدفوعات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظـر عينـة الدراسة كانت عالية.

تاسعاً: المحتوى المعلوماتي لقائمة المتحصلات في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

لوصف الاهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المتحصلات في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والاختبار التائي "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة، كما هو موضح بالجدول (4ـ9).

الجدول رقم (4ـ9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم t والأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المتحصلات في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

ت	المحتوى المعلوماتي لقائمة المدفوعات النقدية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t" المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	ترتيب أهمية الفقرة	الأهمية النسبية
56	إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية	4.01	0.76	15.959	0.000	1	عالية
57	إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهونات العقارية	3.94	0.79	14.199	0.000	2	عالية
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحتوى المعلوماتي لقائمة المتحصلات	3.98	0.77				عالية

قيمة (t) الجدولية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (1.655).

تم حساب قيمة (t) الجدولية بالاستناد إلى الوسط الافتراضي للفقرة والبالغ (3).

يشير الجدول (4ـ9) إلى إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المتحصلات في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.94 ـ 4.01). فقد جاءت في المرتبة

الأولى الفقرة "**إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية**" بمتوسط حسابي بلغ (4.01) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.98)، وانحراف معياري بلغ (0.76). فيما حصلت الفقرة " **إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهونات العقارية**" على المرتبة الثانية والأخيرة بمتوسط حسابي (3.94) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.98) وانحراف معياري (0.79). ويبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المتحصلات في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة المتحصلات في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، حيث نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم يكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي لقائمة المتحصلات في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية حيث كان مستويات الدلالة أقل من (0.05). وبشكل عام يتبين أن الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المتحصلات في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.

(4 - 3): اختبار فرضيات الدراسة

عمل الباحث في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية، حيث تركزت مهمة هذه الفقرة على اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار **T** لعينة واحدة، وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيسية

لا تختلف أهمية الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى (0.05).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من الاختلاف في أهمية الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض في اتخاذ قرارات الإقراض، وكما هو موضح في الجدول (4ـــ10).

جدول رقم (4ـــ10)

نتائج اختبار T للتحقق من الاختلاف في أهمية الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض في اتخاذ قرارات الإقراض

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
أهمية الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض	3.730	0.516	16.913	1.645	142	0.000

يوضح الجدول (4ـــ10) نتيجة الاختلاف في أهمية الإفصاح المحاسبي من وجهة نظـــر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض في اتخاذ قرارات الإقراض. حيث أظهرت نتـــائج التحليل الإحصائي وجود اختلاف في أهمية الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الأفراد العـــاملين في أقسام الائتمان والقروض في اتخاذ قرارات الإقراض، إذ بلغت قيمة T المحـــسوبة (16.913) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.645). وعليه تـــرفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تختلف أهمية الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى (0.05).

وللتحقق من الاختلاف في أهمية الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض في اتخاذ قرارات الإقراض، تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلـــى أربعـــة فرضيات فرعية، وتم استخدام اختبار T لعينة واحدة لاختبار كل فرضية فرعية على حدة، وكما يلي:

H_{O1-1}: **لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من الاختلاف في وجهـــة نظـــر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية القوائم الماليـــة فـــي اتخـــاذ قـــرارات الإقراض، وكما هو موضح في الجدول (4ــ11).

جدول رقم (4ـــ11)

نتائج اختبار T للتحقق من الاختلاف في أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض	3.09	1.01	1.161	1.645	142	0.248

يوضح الجدول (4ـــ11) نتيجة الاختلاف في أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود اختلاف في أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (1.161) وهي غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.645). وعليه تقبل الفرضية العدمية، التي تنص على:

عدم وجود اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى (0.05).

H_{O1-2}: لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض، وكما هو موضح في الجدول (4ـ12).

جدول رقم (4ـ12)

نتائج اختبار T للتحقق من الاختلاف في كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض	3.68	0.84	14.065	1.645	142	0.000

يوضح الجدول (4ـ12) نتيجة الاختلاف في كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود اختلاف في كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (14.065) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.645). وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

هناك اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

H_{O1-3}: **لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض، وكما هو موضح في الجدول (4ـ13).

جدول رقم (4ـ13)

نتائج اختبار T للتحقق من الاختلاف على أهمية مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
أهمية مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض	3.71	0.82	15.052	1.645	142	0.000

يوضح الجدول (4ـ13) نتيجة الاختلاف على أهمية مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود

اختلاف على أهمية مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بـالبنوك التجاريـة الكويتية، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (15.052) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنـة مـع قيمة T الجدولية البالغة (1.645). وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلـة التـي تنص على:

هناك اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

H_{O1-4}: **لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان كلاً قائمة المركز المالي؛ وقائمة الدخل؛ قائمة التدفقات النقدية؛ وقائمة حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى (0.05).**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من الاختلاف في وجهـة نظـر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان كـلاً مـن قائمـة المركز المالي؛ وقائمة الدخل؛ قائمة التدفقات النقدية؛ وقائمة حقوق الملكية في اتخـاذ قـرارات الإقراض، وكما هو موضح في الجدول (4ـ14).

جدول رقم (4ــ14)

نتائج اختبار T للتحقق من الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي في اتخاذ قرارات الإقراض

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
أهمية المحتوى المعلوماتي في اتخاذ قرارات الإقراض	3.76	0.91	17.855	1.645	142	0.000

يوضح الجدول (4ــ14) نتيجة الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي في اتخاذ قرارات الإقراض. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي في اتخاذ قرارات الإقراض، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (17.855) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.645). وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

تختلف أهمية المحتوى المعلوماتي في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض عند مستوى (0.05).

وللتحقق من الاختلاف في أهمية المحتوى المعلوماتي لبيان كل من قائمة المركز المالي؛ وقائمة الدخل؛ قائمة التدفقات النقدية؛ وقائمة حقوق الملكية، تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى أربعة فرضيات فرعية، وتم استخدام اختبار T لعينة واحدة لاختبار كل فرضية فرعية على حدة، وكما يلي:

H_{O1-4-1}: **لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى** (0.05).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من الاختلاف في وجهـــة نظـــر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض، وكما هو موضح في الجدول (4ــ15).

جدول رقم (4ــ15)

نتائج اختبار T للتحقق من الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض	3.763	0.715	12.760	1.645	142	0.000

يوضح الجدول (4ـ15) نتيجة الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لأهمية قائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لأهمية قائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (12.760) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.645). وعليه ترفض الفرضية الفرعية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

يختلف أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

$H_{O1\text{-}4\text{-}2}$: **لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى** (0.05).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض، وكما هو موضح في الجدول (4ـ16).

جدول رقم (4ــ16)

نتائج اختبار T للتحقق من الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض	3.87	0.86	15.740	1.645	142	0.000

يوضح الجدول (4ــ16) نتيجة الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (15.740) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.645). وعليه ترفض الفرضية الفرعية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

هناك اختلاف في أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

H_{O1-4-3}: **لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى** (0.05).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض، وكما هو موضح في الجدول (4ـ17).

جدول رقم (4ـ17)

نتائج اختبار T للتحقق من الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض	3.90	0.80	17.275	1.645	142	0.000

يوضح الجدول (4ـ17) نتيجة الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق

الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (17.275) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.645). وعليه ترفض الفرضية الفرعية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

هناك اختلاف في أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

$H_{O1\text{-}4\text{-}4}$: **لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى** (0.05).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض، وكما هو موضح في الجدول (4ــ18).

جدول رقم (4ــ18)

نتائج اختبار T للتحقق من الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة التدفقات النقدية (المقبوضات النقدية ؛ المدفوعات النقدية ؛ المتحصلات) في اتخاذ قرارات الإقراض

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولية	DF درجات الحرية	Sig* مستوى الدلالة
أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية (المقبوضات النقدية) في اتخاذ قرارات الإقراض	3.79	0.82	14.039	1.645	142	0.000
أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية (المدفوعات النقدية) في اتخاذ قرارات الإقراض	3.83	0.89	15.507	1.645	142	0.000
أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية (المتحصلات) في اتخاذ قرارات الإقراض	3.98	0.77	16.596	1.645	142	0.000

يوضح الجدول (4ــ18) نتيجة الاختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية (المقبوضات النقدية ؛ المدفوعات النقدية ؛ المتحصلات) في اتخاذ قرارات الإقراض. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية (المقبوضات النقدية ؛ المدفوعات النقدية ؛

المتحصلات) في اتخاذ قرارات الإقراض، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (14.039) للمقبوضات النقدية و(15.507) للمدفوعات النقدية و(16.596) للمتحصلات وهي دالـــة عنـــد مـــستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.645). وعليه ترفض الفرضية الفرعية، وتقبل الفرضـــية البديلة التي تنص على:

هناك اختلاف في أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية (المقبوضات النقدية ؛ المدفوعات النقدية ؛ المتحصلات) في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

والجدول (4ــ19) يلخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

جدول رقم (4ـــ19)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	نتيجة اختبار الفرضيات الإحصائية		نتيجة الفرضية الصفرية
	T المحسوبة	T الجدولية	
لا تختلف أهمية الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى (0.05)	16.913	1.645	رفض
لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى (0.05)	1.161	1.645	قبول
لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى (0.05)	14.065	1.645	رفض
لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى (0.05)	15.052	1.645	رفض
لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان كل من قائمة المركز المالي؛ وقائمة الدخل؛ قائمة التدفقات النقدية؛ وقائمة حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى (0.05).	17.855	1.645	رفض

يتبع جدول رقم (4ـــ19)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

<table>
<tr><th rowspan="2">الفرضية</th><th colspan="3">نتيجة اختبار الفرضيات الإحصائية</th><th rowspan="2">نتيجة الفرضية الصفرية</th></tr>
<tr><th colspan="2">T المحسوبة</th><th>T الجدولية</th></tr>
<tr><td>لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى (0.05)</td><td colspan="2">12.760</td><td>1.645</td><td>رفض</td></tr>
<tr><td>لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى (0.05)</td><td colspan="2">15.740</td><td>1.645</td><td>رفض</td></tr>
<tr><td>لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى عند مستوى (0.05)</td><td colspan="2">17.275</td><td>1.645</td><td>رفض</td></tr>
<tr><td rowspan="3">لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى (0.05)</td><td>المقبوضات النقدية</td><td>14.039</td><td rowspan="3">1.645</td><td rowspan="3">رفض</td></tr>
<tr><td>المدفوعات النقدية</td><td>15.507</td></tr>
<tr><td>المتحصلات</td><td>16.596</td></tr>
</table>

يتضح من الجدول أعلاه أن كافة متطلبات الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك التجارية الكويتية مختلفة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، بإستثناء أهميـــة القـــوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

(5 - 1) : النتائج

(5 - 2) : التوصيات

(5-1): النتـائج

يورد الباحث في هذه الفقرة النتائج التي ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وفرضياتها، ويحاول الباحث هنا الإشارة إلى أبرز هذه النتائج:

1. إن الأهمية النسبية للقوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت متوسطة.
2. إن الأهمية النسبية لكفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.
3. إن الأهمية النسبية لمصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.
4. إن الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.
5. إن الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.
6. إن الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.
7. إن الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.

8. إن الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المدفوعات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.

9. إن الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المتحصلات في اتخـــاذ قـــرارات الإقـــراض بالبنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت عالية.

10. تختلف أهمية الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الأفراد العـــاملين فـــي أقـــسام الائتمـــان والقروض في اتخاذ قرارات الإقراض عند مستوى (0.05).

11. لا تختلف أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على عند مستوى (0.05).

12. هناك اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمـــان والقـــروض علـــى كفايـــة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

13. هناك اختلاف في وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقـــروض علـــى أهميـــة مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية عند مـــستوى (0.05).

14. تختلف أهمية المحتوى المعلوماتي في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض عند مستوى (0.05).

15. تختلف أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

16. هناك اختلاف في أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

17. هناك اختلاف في أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

18. هناك اختلاف في أهمية المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية (المقبوضات النقدية ؛ المدفوعات النقدية ؛ المتحصلات) في اتخاذ قرارات الإقراض من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض بالبنوك التجارية الكويتية عند مستوى (0.05).

(5-2): التوصيات

وفقاً للنتائج التي تم التوصل إليها من الإطار النظري للدراسة وكذلك من واقع التحليل الإحصائي للبيانات، تم الخروج بالتوصيات الآتية:

1. تدعيم الاهتمام بالقوائم المالية عند اتخاذ قرارات الإقراض نظراُ لأهميتها في بيان المركز المالي للشركات المقترضة.

2. الاعتماد على قائمة الدخل في الحصول على المعلومات لاتخاذ قرارات الإقراض.

3. الاعتماد على قائمة المركز المالي في تحديد قدرة الشركات على السداد والذي يعد عنصراً رئيساً في اتخاذ قرار الإقراض.

4. الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية عند اتخاذ قرار الإقراض للشركة.

5. الاهتمام بإيرادات الشركة الطالبة للقرض وذلك لأهميتها في التعبير عن الـصورة الحقيقـة لنشاط الشركة التشغيلي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية

1. أبو بكر، عيد أحمد؛ والرفاعي، غالب، (2009)، "حتمية التعاون العربي في مجال إعادة التأمين في ضوء أثر الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية "، **المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية**، 19-20 كانون الأول / ديسمبر، بيروت – لبنان.

أحمد، بوشنافة؛ بن زيان، روشام، (2009)، "سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر"، **ورقة عمل**، الجزائر، جامعة ورقلة.

2. أحمد، زغدار ومحمد، سفير،(2010)، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)"، **مجلة الباحث**، العدد7: 83.

3. بدير، محمد، (2009)،" آثار الأزمة المالية غير المباشرة على البنوك الإسلامية"، www.aljazeerah.com: 1 .

4. بن يوسف، محمد، (2009)،"الأزمة المالية العالمية و تداعياتها والمخاطر"، **الملتقى الاقتصادي**: 1.

5. بهجت، محمد، ويماني، عبدالله، (1995)، "الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية"، **مجلة جامعة الملك سعود**، المجلد الثاني، العلوم الإدارية، عمادة شئون المكتبات، العدد (1): 66.

6. توفيق، محمد شريف، (1989)، "قياس متطلبات العرض والافصاح العام وتقييم مدي توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة وفي معيار العرض والافصاح بالمملكة العربية السعودية"، **مجلة الادارة العامة** (الرياض: مجلة الادارة العامة، العدد 61 ، فبراير: 113-201.

7. جربوع، يوسف محمود، (2001)، "الخصائص النوعية للقوائم المالية:نظرية المحاسبة"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن

8. الحسيني، أحمد محمد، (1992)، "مدى تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية (العرضية) بقائمة الدخل طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية"، **مجلة الإدارة العامة**، العدد 75 : 127-167.

9. العسلي، حمزة، (2004)، "أثر التحرير **المالي على عوائد وحجم تداول أسهم قطاع البنوك في الأردن (1980-2004)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

10. حسن، مصطفى محمد كمال محمد، (2007)، "القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات: دراسة تحليلية لتقييم بيئة الإفصاح المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العملية، جامعة الإسكندرية، المجلد 44، العدد 2: 1 ــ 41.

11. حنان، رضوان،(2003)، "**النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

12. حميدات، جمعة، (2004)، "**مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الوارد في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية**"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: الأردن.

13. خشارمة، حسين،(2003)، " مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ دراسة ميدانية"، **مجلة النجاح**، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، المجلد 17، العدد 1: 87.

14. الخطيب، خالد، (2002)، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني: 143 ــ 183.

15. الخولي، حسني، (2010)، "تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي –التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى البنوك السعودية"،ورقة مقدمة إلى:**"ندوة انعكاسات الأزمة المالية العالمية والطريق إلى احتوائها"**، نظمها كرسي الشيخ فهد المقيل لدراسات النظام التجاري تحت رعاية مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان بن عبد الله أبا الخيل وبالتعاون مع الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.

16. الدغيم، عبد العزيز؛ الأمين، ماهر؛ انجرو، إيمان، (2006)،" التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28، العدد 3.

17. الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، " **دارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

18. سليم، محمد مجيد، وعثامنه، محمد رفيق، (2007)، "الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقرض المصرفي"، **المجلة الأردنية للعولم التطبيقية:** العلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 2: 192 ــ 210.

19. السيد، أبو زيد كامل، (1993)، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد استخدام المشتقات المالية للحد من المخاطر في سوق المال المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقاويق: 51 ــ 87.

20. الشنباري، رامي هاشم، (2006)، "التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العالم الامريكية، القدس: فلسطين.

21. الطرايره، جمال علي، (2005)،" التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة و أثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

22. الدهراوي، كمال، وهلال، عبدالله، (1999)، "المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق"، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، مصر.

23. زيود، لطيف؛ الرضا، عقبة؛ ولايقة، رولا، (2007)، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30): حالة تطبيقية في البنك التجاري السوري"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية:** سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد2: 197-217.

24. عبد الحميد، عبد الطيف، (2000)، "**البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

25. عبد الغفار؛ حنفي وأبو قحف، عبد السلام، (1991)، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، بيروت.

26. عبد الله، عبد القادر، (1995)، "العوائد المحددة لأسعار أسهم الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية"، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد11 ، العدد1: 135 ــ 155.

27. علي، محمد عبد الله ، (2004)، " أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة عدن، اليمن.

28. علي، محمود أحمد عبد القادر(2009). **الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلية،** تقرير مقدم إلى إدارة مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي"، متاح على العنوان الالكتروني: www.pathways.cu.edu.eg تم الاطلاع على المقال في 12/ 7.

29. فلوح، صافي، (1999)، "محاسبة المنشآت المالية"، الطبعة الثامنة جامعة دمشق، سوريا.

30. القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، (2001)، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

31. لطرش، طاهر، (2003)، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

32. لطفي، أمين، (2006)، "تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر.

33. المطارنة، فلاح، (2006)، "تحليل القوائم المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان: الاردن.

34. مجلس الغرف السعودية، إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، (2008)، "الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي"، متاح على العنوان الالكتروني: www.saudichambers.org.sa.

35. مطر، محمد (1988)، "الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض"، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني.

36. مطر، محمد، (1993)، " تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، **دراسات السلسلة أ العلوم الإنسانية**، المجلد 20، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية: 121.

37. مطر، محمد، (2003)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العامة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

38. مطر، محمد، ونور، عبد الناصر، (2007)، "طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم". **بحث مقدم للمؤتمر الثامن المنعقد في جمعية المحاسبين والمدققين الأردنيين.**

39. مطر، محمد؛ والسويطي، موسى، (2008)، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض الإفصاح"، **دار وائل للنشر والتوزيع**، عمان: الأردن.

الملحم، عدنان بن عبدالله، (1997)، " مدى التزام جميع الشركات المساهمة السعودية عند إعداد تقاريرها بالمتطلبات الالزامية للإفصاح المحاسبي طبقاً لنظام الشركات السعودية وكذلك معيار العرض والإفصاح العام"، **مجلة جامعة الملك فيصل للبحوث والدراسات.**

40. الملحم، عدنان بن عبدالله، (2008)، "معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية: دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة الملك فيصل للبحوث والدراسات.**

41. منال، خطيب، (2004)، "تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.

42. هنيدي، منير إبراهيم هنيدي، (2001)، "إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية.

43. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، (2000)، "**معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية**".

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Abayo, A. G., (1992), “The Accountability and Corporate Disclosure Practices in Tanzania”, **Ph.D. Thesis**, University of Glasgow, UK.

2. Ahmed, K. and D. Nicholls (1994), “The Impact of Non-financial Company Characteristics on Mandatory Disclosure in Developing Countries: The Case of Bangladesh”, **The International Journal of Accounting**, Vol. 29: 62-77.

3. Belkaoui, Ahmed Riahi, (2004), “**Accounting Theory**”, 5th edition, Cengage Learning: Formerly Thomson Learning.

4. Benjamin, T. Y. K., P. K. Au-Yeung (1990), M. C. M. Kwok, and L. C. W. Lau, "Non-compliance with Disclosure Requirements in Financial Statements: The Case of Hong Kong Companies." **International Journal of Accounting**, Vol. 25, No. 2: 99-112.

5. Evanston, (1996), "**A Statement of Basic Accounting**", A.A.A.

6. Harvey, M. and Keer, F. (1983), "**Financial Accounting Theory and. Standard**", Prentice-Hall International Inc., Exeter, UK.

7. International Federation of Accountants, (2006), "Disclosure of Financial Information About the General Government Sector", **IPSAS** 22, Issued December.

8. Jiangli, Wenying; Unal, Haluk and Yom, Chiwon, (2004), "Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis", **Working Paper**,

9. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2007), "**Intermediate Accounting**", 12th ed, Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.

10. Lambert, Richard; Leuz, Christian and Verrecchia, Robert E, (2007), "Accounting Information, Disclosure, and the Cost of Capital", **Journal of Accounting Research**, Vol.45, No.2: 385-420.

11. Sekaran, Uma, (2003), "**Research Methods for Business**", John Wiley & Sons, U.S.A.

12. Wen-Ying, Wang & Chingfu, Chang, (2008), "The effect of disclosure of intellectual capital and accounting performance on market valuation: evidence from Taiwan's semiconductor industry", **International Journal of Learning and Intellectual Capital**, Vol. 5 Issue: Number 3-4: 264-278.

قائمة الملاحق

أولاً : قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

ثانياً : أداة الدراسة (الاستبانة)

ثالثاً : الجداول الإحصائية لنتائج اختبار فرضيات الدراسة المعتمدة

أولاً : قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

الرقم	اللقب العلمي والاسم	التخصص	الجامعة
1	أ.د. عبد الخالق الراوي	محاسبة	جامعة الإسراء
2	أ.د. محمد أبو نصار	محاسبة	الجامعة الأردنية
3	د. مضر عبد اللطيف	محاسبة	الشرق الأوسط

ثانياً: أداة الدراسة (الاستبانة)

م/ استبانة بحث ميداني

السادة العاملين في البنوك باقسام الائتمان والقروض في البنوك التجارية الكويتية المحترمون

تحية طيبة

نضع بين أيديكم استمارة الاستبانة لدراسة " **الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية**"، راجين التفضل بالإطلاع وبيان الرأي بتأشير الإجابة المناسبة من وجهة نظركم. حيث إن استكمال الإجابة عن كافة عبارات الاستبانة والدقة في الإجابة ستنعكس بالتاكيد على دقة النتائج التي سيتم التوصل لها، علماً بأن كافة المعلومات الواردة في الاستبانة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العملي.

شاكرين لكم تعاونكم مع التقدير ؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛

الباحث

(1) العمر

أقل من 30 سنة	☐	من 30 – 40 سنة	☐
من 41 – 50 سنة	☐	51 سنة فاكثر	☐

(2) المؤهل العلمي

دبلوم	☐	بكالوريوس	☐
ماجستير	☐	دكتوراه	☐
أخرى	☐		

(3) التخصص العلمي حسب الشهادة

محاسبة	☐	إقتصاد	☐
إدارة أعمال	☐	مالية وبنكية	☐
أخرى	☐		

(4) عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحالية

5 سنوات فاقل	☐	من 6 - 10 سنوات	☐
من 11 - 15 سنة	☐	أكثر من 16 سنة	☐

(5) عدد سنوات الخدمة في قطاع البنوك التجارية الكويتية

5 سنوات فاقل	☐	من 6 - 10 سنوات	☐
من 11 - 15 سنة	☐	أكثر من 16 سنة	☐

(6) هل تحمل شهادة مهنية في المجال المحاسبي

نعم	☐	لا	☐

(7) نوع الشهادة المهنية

CPA	☐	CMA	☐
JSPA	☐	أخرى	☐

الفرضية الفرعية الاولى ونصها : " لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض"

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
1	أعتمد على القوائم المالية عند اتخاذ قرارات الإقراض					
2	تعد قائمة الدخل احدى مصادر المعلومات التي أستند عليها عند اتخاذ قرارات الإقراض					
3	تعد قائمة المركز المالي إحدى مصادر المعلومات التي أستند عليها عند اتخاذ قرارات الإقراض					
4	تعد قائمة التدفقات النقدية إحدى مصادر المعلومات التي أستند عليها عند اتخاذ قرارات الإقراض					
5	تعد قائمة التغير في حقوق الملكية إحدى مصادر المعلومات التي أستند عليها عند اتخاذ قرارات الإقراض					

الفرضية الفرعية الثانية ونصها: " لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض "

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
6	تعبر الإيرادات في قائمة الدخل عن الصورة الحقيقية لنشاط الشركة التشغيلي					
7	تعكس أرقام المصاريف التي تظهر في قائمة الدخل جوهر المصروفات التي تتحملها الشركة					
8	تعد المعلومات التي تتضمنها قائمة المركز المالي إجمالية					
9	قيم كل من الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية الظاهرة في قائمة المركز المالي هي قيم ساكنة					
10	تظهر قائمة التدفقات النقدية تفاصيل واضحة يسهل فهمها وتحليلها					
11	يدخل الإجتهاد الشخصي بشكل كبير عند إعداد قائمة التدفقات النقدية					
12	المعلومات المالية في القوائم المالية ذات طبيعة تاريخية ولا تعبر عن القيم الحقيقية					
13	المعلومات التي توفرها قائمة الدخل غير كافية لاتخاذ قرارات الإقراض					
14	المعلومات التي توفرها قائمة المركز المالي غير كافية لاتخاذ قرارات الإقراض					
15	المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية غير كافية لاتخاذ قرارات الإقراض					
16	المعلومات التي توفرها قائمة حقوق الملكية غير كافية لاتخاذ قرارات الإقراض					

الفرضية الفرعية الثالثة ونصها : "لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العـاملين في أقسام الائتمان والقروض على مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض"

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
17	مصادر المعلومات من غير القوائم المالية مهمة لأغراض اتخاذ قرارات الإقراض					
18	أعتمد على القوانين والتشريعات الصادرة عن البنك المركزي في اتخاذ قرارات الإقراض					
19	أعتمد على الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عند اتخاذ قرارات الإقراض					
20	أعتمد على سمعة الشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض					
21	أعتمد على النشرات الخاصة بالشركة والصادرة من غرفة التجارة عند اتخاذ قرارات الإقراض					
22	أعتمد على الإشاعات عند اتخاذ قرارات الإقراض					
23	أعتمد على مصادر أخرى مثل تقرير مدقق الحسابات توفر معلومات عند اتخاذ قرارات الإقراض					

الفرضية الفرعية الرابعة ونصها : "لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان كل من قائمة المركز المالي ؛ وقائمة الدخل ؛ قائمة التدفقات النقدية ؛ وقائمة حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض"

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
قائمة المركز المالي						
24	أعتمد على قيمة ممتلكات الشركة من معدات وأصول عند اتخاذ قرارات الإقراض					
25	أعتمد على قيمة استثمارات الشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض					
26	أعتمد على قيمة الأصول غير الملموسة والمخزون للشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض					
27	أعتمد على قيمة الذمم التجارية المدينة والأخرى لدى الشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض					
28	أعتمد على ذمم الشركة الدائنة والاخرى عند اتخاذ قرارات الإقراض					
29	أعتمد على ما تخصصه الشركة من متطلبات عند اتخاذ قرارات الإقراض					
30	أعتمد على بيان حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية عند اتخاذ قرارات الإقراض					
31	أعتمد على رأس المال المصدر والاحتياطيات الموزعة من قبل الشركة على حاملي حقوق الملكية من الشركاء عند اتخاذ قرارات الإقراض					
32	أعتمد على سمعة الشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض					

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
قائمة الدخل						
33	أعتمد على ما حققته الشركة من أيرادات خلال الثلاث سنوات الأخيرة عند اتخاذ قرارات الإقراض					
34	أعتمد على إجمالي تكلفة البضاعة المباعة من قبل الشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض					
35	أعتمد على نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركات التابعة أو المشاريع المشتركة عند اتخاذ قرارات الإقراض					
36	أعتمد على مقدار المصاريف الضريبية للشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض					
37	أعتمد على إجمالي الربح او الخسارة للشركة ما بعد الضريبة عند اتخاذ قرارات الإقراض					
38	أعتمد على مقدار الأرباح او الخسائر المخصصة من قبل الشركة لحقوق الأقلية عند اتخاذ قرارات الإقراض					
39	أعتمد على مقدار الأرباح او الخسائر المخصصة من قبل الشركة لحقوق الأقلية في الشركة التابعة / الام عند اتخاذ قرارات الإقراض					
40	أعتمد على مقدار عائد السهم العادي للشركة عند اتخاذ قرارات الإقراض					

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
قائمة التغير في حقوق الملكية						
41	أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض على رصيد الأرباح المحتجزة من قبل الشركة					
42	أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض على الربح أو الخسارة المتحقق للشركة خلال الثلاث سنوات الاخيرة					
43	أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض على كافة بنود الدخل والمصاريف المتحقق للشركة خلال الثلاث سنوات الاخيرة					
44	أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض على إجمالي الدخل والمصاريف خلال الثلاث سنوات الاخيرة					
45	أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض على الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء من قبل الشركة خلال الثلاث سنوات الاخيرة					
قائمة التدفقات النقدية – أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض للشركة على المقبوضات النقدية من:						
46	بيع السلع وتقديم الخدمات					
47	الأتاوات والرسوم والعمولات					
48	بيع الممتلكات والمعدات والأصول غير الملموسة وطويلة الأجل					
49	بيع أدوات حقوق الملكية أو الدين لمشاريع أخرى والحصص في المشاريع					

ت	الفقرة	بدائل الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
قائمة المدفوعات النقدية ـــ أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض للشركة على المدفوعات النقدية:						
50	للموردين مقابل السلع والخدمات					
51	لضرائب الدخل					
52	للحصول على المعدات والأصول غير الملموسة وطويلة الأجل					
53	لامتلاك أدوات حقوق الملكية أو دين لمشاريع أخرى					
54	لمالكي المشروع لشراء أو رد أسهم المشروع					
55	لسداد المبالغ المقترضة					
قائمة المتحصلات ـــ أعتمد في اتخاذ قرارات الإقراض للشركة على المتحصلات النقدية من:						
56	إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية					
57	إصدار السندات والقروض وأوراق الدفع والرهونات العقارية					

ثالثاً : الجداول الإحصائية لنتائج اختبار فرضيات الدراسة المعتمدة

الفرضية الرئيسة

لا تختلف أهمية الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض في اتخاذ قرارات الإقراض

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumTotal	143	3.7308	.51674	.04321

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
sumTotal	16.913	142	.000	.73083	.6454	.8163

H_{O1-1}: لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumA	143	3.0853	.87870	.07348

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sumA	1.161	142	.248	.08531	-.0599	.2306

H_{O1-2}: **لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض**

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumB	143	3.6828	.58049	.04854

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sumB	14.065	142	.000	.68277	.5868	.7787

H_{O1-3}: **لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض**

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumC	143	3.7632	.60635	.05071

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sumC	15.052	142	.000	.76324	.6630	.8635

H_{O2-4}: **لا يوجد اختلاف ذي دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان كل من قائمة المركز المالي؛ وقائمة الدخل؛ قائمة التدفقات النقدية؛ وقائمة حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض.**

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumD	143	3.8346	.55898	.04674

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sumD	17.855	142	.000	.83464	.7422	.9270

$H_{O2\text{-}4\text{-}1}$: لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة المركز المالي في اتخاذ قرارات الإقراض

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumD1	143	3.7638	.71583	.05986

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sumD1	12.760	142	.000	.76379	.6455	.8821

$H_{O2\text{-}4\text{-}2}$: لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة الدخل في اتخاذ قرارات الإقراض

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumD2	143	3.8671	.65881	.05509

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sumD2	15.740	142	.000	.86713	.7582	.9760

H_{O2-4-3}: **لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة التغير في حقوق الملكية في اتخاذ قرارات الإقراض**

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumD3	143	3.8993	.62252	.05206

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sumD3	17.275	142	.000	.89930	.7964	1.0022

H_{O2-4-4}: **لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على المحتوى المعلوماتي لبيان قائمة التدفقات النقدية (المقبوضات النقدية ؛ المدفوعات النقدية ؛ المتحصلات) في اتخاذ قرارات الإقراض**

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumD4	143	3.7902	.67308	.05629

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sumD4	14.039	142	.000	.79021	.6789	.9015

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumD5	143	3.8263	.63722	.05329

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sumD5	15.507	142	.000	.82634	.7210	.9317

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
sumD6	143	3.9755	.70293	.05878

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
sumD6	16.596	142	.000	.97552	.8593	1.0917